تَصحِيحُ المفَاهِيمِ الخَاطِئَةِ

في

العقود الذهبية في مقاصد الواسطية

لسلطان العميري

كتبه أبو عاصم

نجيب بن عبد الله بن سعيد بن أبي بكر الكثيري

قال ابن تيمية رحمه الله:

((**فبالاشتراك والاشتباه في الألفاظ والمعاني ضل كثير من الناس**)).

درء تعارض العقل والنقل (٩/١٥٢).

الفهرس

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨) لهي من أعظم المتون العلمية، وأجمعها في تقرير مسائل أصول الدين عند أهل السنة والجماعة، كتبها في غاية من الدقة لكلماتها وعباراتها، وإحكام من التحرير لأصولها ومسائلها.

وقد امتازت هذه العقيدة بخصائص كثيرة، من أهمها:

الأولى: أنها **رسالة جامعة**: لا سيما وأن هذه الرسالة متأخرة في الجملة عن عقائد الأئمة، وكلمَّا تأخرت الكتابة كلما استوعب الكاتب في التقرير إبطالَ كثيرٍ من العقائد المخالفة التي ظهرت مؤخرًا.

الثانية: **أن مصنفها إمام من أئمة المسلمين**: لا يشق غباره، ولا يدرك شأوه، له اليد الطولى في هذا الباب، مع ما يتمتع به من قوة الحافظة، وصحة الرؤية، وسعة الاطلاع، ومتانة التقرير لمسائل العلم، ودقة الإحكام في تحريرها.

الثالثة: أن مصنفها رحمه الله كتبها بأحرف الشرع، أي أنه التزم في تقرير مسائلها وحروفها لغة الشريعة وما أثر عن السلف.

وقد جعل الله لهذه العقيدة القبول في الأرض، فذاع صيتها، وطارت بها الركبان، واعتنى بها كبار العلماء وصغارهم في حفظها، وشرحها، والتعليق عليها، وجعلوها من سلالم متون العقيدة لطلابهم، حتى صارت نارًا على علم، كما قيل:

وإنّ صَخْراً لتأتمُّ الهُداةُ بِهِ... كأنّه علَمٌ فِي رَأسه نارُ.

فإذا تقرر ذلك: فقد اطلعت على كتاب العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية، للشيخ سلطان العميري؛ وقد كان شرحًا مطوَّلًا، استطرد فيه حَشْدَ ما قدر عليه من المسائل والدلايل، وبذل فيه جهدًا غير قليل من الترصيع والتشقيق.

وقد وصف شرحه لها بـ(**المقاصد**)، إلا أنه خرج عن مقاصدها خروجًا فاحشًا مخلًّا، فاستعمل فيها لغة الرد على شبهات المخالفين بأدلة العقول كثيرًا، وغلب عليه ذكر الاعتراضات والجواب عليها، وتكلَّف في إقحام ذلك تكلُّفًا ظاهرًا، حتى أفقد هذه العقيدة مقاصدها أصالةً، وغيَّب مضامينها، وطغى بذلك على أصولها ومعالمها، حتى لم يبقِ في كتابه المذكور رائحةَ أثرٍ من آثارها.

وقد نبَّه الشيخ يوسف الغفيص على ذم هذه الطريقة كما في شرحه لها، بقوله: (**إن بعضهم يتناول المسائل على لغة الرد، والأصل أن المعتَقد يؤخذ تقريراً..**).

كما استعمل فيها لغة الإسهاب الممل، المورث للتِّيه، فلا يستطيع طالب العلم المبتدي ولا المتوسط الاستفادة المرجوَّة منها، ولو راموا ذلك لخرجوا منها بخفَّي حنين!

بل حتى الطالب المنتهي ربما يفوته القدر الكبير من الاستفادة منها، خلافًا لما جرت به العادة في الاستفادة من كتب أهل العلم.

ثم يتحدَّثُ كاتبها عن **الدرس العقدي والبناء العقدي**؛ وهو مخالف في طريقته لأهل العلم في المنهجية والتأصيل، وحاله في هذا الشرح كحال من يشرح الآجرومية بقطر الندى، بل زيادة على ذلك بكثير!

ولهذا كان هذا الشرح متميزًا بالاستكثار من القصِّ واللصق لجوابات شيخ الإسلام في الرد على المتكلمين في درء تعارض العقل والنقل، وغير ذلك من كتبه الكبار، وإيراد الأصول العقلية من كتب المتكلمين كالآمدي، والرازي، وعبد الجبار المعتزلي وغيرهم، ومناقشتها من جهة العقل وغير ذلك معتمدًا على النقل الصِرْف!

وقد اشتمل هذا الشرح المذكور على ملاحظات علميَّة ومنهجيَّة، تدل على قصور صاحبه في هذا المجال، وعدم فقهه لمقاصده ودقائقه، وضعف المادة العلمية عن المنبع الأصيل من كلام الأئمة المتقدمين.

ولذلك كانت عباراته غير محرَّرة، وتراكيبه في أغلبها غير دقيقة، وتشقيقاته مضطربة؛ بسبب كثرة الكلام من قال وقيل، وصداع طويل، وكما قد قيل: من كثُرَ كلامُه كثُرَت سقطاتُه!

ومن أمثلة ذلك: قوله: ((يعتقد أهل السنة والجماعة أن صفة العين صفة **ذاتية خبرية حقيقية،** فهذه ثلاثة قيود:

ومعنى كونها حقيقية: أي: إنها من جنس صفة القدمين واليدين والوجه، **وليست من جنس صفة القدرة والإرادة، والمحبة، والرضا ونحوها**))[1].

فقد وصف صفات الله بكونها (**حقيقية**) دفعًا لدعوى المجاز.

ولا شك أن صفة العينين هي من جنس الصفات الخبرية كالوجه والقدم واليدين، وليست هي من جنس الصفات الفعلية ولا المعنوية؛ كما مَثَّلَ لذلك؛ **ولكن الكل في ذلك حقيقة.**

ولو اكتفى بقوله: (ومعنى كونها حقيقية: أي: **إنها من جنس صفة القدمين واليدين والوجه**)، لسلم، وصح تعبيره!

بينما قوله: (**وليست من جنس صفة القدرة والإرادة، والمحبة، والرضا ونحوها**)، يفهم من ذلك أن هذه الصفات ليست حقيقية!

وهذا معناه: أنها مجازات!

---

[1] – العقود الذهبية (١/٤٤٦–٤٤٧).

وقد ذكر العميري: أن مما اختصت به الطوائف المنحرفة في تقسيم الصفات أنهم يقسمون الصفات إلى **حقيقية وإضافية لا حقيقة لها** في الواقع[1].

ويقول أيضًا: ((إن مشكلة الأشاعرة ليست في الصفات الخبرية حتى يقال: إنها لا تثبت إلا بالخبر فقط، وإنما مع عدد كبير من **الصفات المعنوية، كصفة المحبة والرضى والغضب** وغيرها))[2].

فتأمل: حيث وَصَفَ المحبة والرضى والغضب بالصفات المعنوية، فخالف طريقة الأشاعرة؛ إذ يسمونها **بـ(صفات الأفعال)**، وتارة **بـ(الصفات الإِضَافِيَّة)**[3]، واتفقوا على نفيها وعدم قيامها بذات الله، بدعوى أنه لا تحلُّه الحوادث[4].

وأما **الصفات المعنوية** أو **(صفات المعاني)** وهي السبع المشهورة، ويسمونها الصفات العقلية، وترجم لها الآمدي بالصفات النفسية[5].

---

[1] – العقود الذهبية (١/١٩٥).

[2] – العقود الذهبية (١/١٢٠-١٢١).

[3] – الكواكب الدراري، للكرماني (٢/٩٦)، فتح الباري، لابن حجر (١٣/٤٩٧).

[4] – إحياء علوم الدين، للغزالي (١/٩٠)، معالم أصول الدين، للرازي (ص:٤٩)، رسالة إلى أهل الثغر، للأشعري (ص:١٤٤).

[5] – غاية المرام في علم الكلام، للآمدي (ص:٣٨).

وكذلك أهل السنة فإنهم يسمونها – أي المحبة والرضى والغضب– بالصفات الفعلية أو الاختيارية.

فالشاهد أن هذه إشارة إلى عدم تحرير العبارات في تقرير المسائل العقدية!

وقد أقر الكاتب على نفسه في المقدمة بقوله: ((وما إن خرج الكتاب إلى أرفف المكتبات، وتناولته أيدي طلبة العلم، انهالت عليَّ رسائل كثيرةٍ من المشايخ وطلبة العلم تنبيهًا على خطأ، أو استدراكًا لغلط علمي، أو اقتراحًا لفكرة ولدليل، أو غير ذلك من الفوائد والفرائد، فلكل من أرسل من أولئك الفضلاء شكر يخصُّه، ودعاء يناله))[1].

فهذا إقرار منه في كون هذا الشرح في أصله تعتريه الأخطاء والمجازفات، والجهل والأُغلوطات؛ حتى تكامل – في نظره– بالمراجعين، واستقام – بحسب ظنه– بتوجيهات الناصحين!

ولكن للأسف لا زالت تعتريها الأخطاء، ويفتقدها الصفاء والنقاء، ولو قومَّها عند أهل الاختصاص قبل إخراجها، لكن خيرًا له وأسلم؛ ولكن أبى الله سبحانه **أَنْ لاَ يَرْفَعَ شَيْءٌ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا إِلاَّ وَضَعَهُ اللَّهُ تعالى.**

[1] – العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية (١/٥).

فإذا تقرر ذلك؛ فإني أكتب هذه المذكرة في بيان هذه الأخطاء والملاحظات، راجيًا من الله أن ينفع بها الكاتب، وطلاب العلم.

وقد رصدت فيها الأهمّ من ذلك، مما يتعين التنبيه له، ولا يحسن السكوت عليه مما أحسِنُ فهمَه.

ولربما صاحبُ اليَدِ الطولى في هذا الفن إذا حقق فيها النظر، يجدُ من ذلك أضعافًا مضاعفة، والله تعالى يتولانا بلطفه وعفوه!

كتبه:

أبو عاصم: نجيب بن عبد الله الكثيري

عدن- حرها الله

الأحد الخامس من محرم ١٤٤٥هـ

التخليط في فهم قضية الأخلاق والسلوك في بعض كتب العقائد

يقول العميري: ((**السبب الثالث:** – من أسباب أهمية العقيدة الواسطية– أن المؤلف ذكر فيها موضوعات لم تكن منتشرة في العقائد الأخرى، وهي موضوعات السلوك والأخلاق، فقد ختم المؤلف هذه العقيدة بالتنبيه على عدد من قضايا السلوك والأخلاق، وذكر أنها من عقيدة أهل السنة والجماعة.

فكثير من العقائد التي أُلِّفَت لدرس العقيدة لا تذكر السلوك والأخلاق؛ مع أنها جزءِ من عقيدة أهل السنة والجماعة، وهذا ما نبه عليه ابن تيمية))[1].

التعليق:

الأول: يظهر من هذا التقرير عدم تحرير عباراته؛ فكونه يقرِّر أن موضوعات السلوك والأخلاق **(لم تكن منتشرة في العقائد الأخرى)**، ثم يقول: **(إن كثير من العقائد التي ألفت لدرس العقيدة لا تذكر السلوك والأخلاق)**، وهو أقرب إلى التناقض!

---

[1] – العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية (١/١٤).

لأن الجملة الأولى حقيقتها: أن موضوع الأخلاق والسلوك لم يوجد له ذكر في العقائد الأخرى!

في حين أن الجملة الأخرى تفيد أن بعض العقائد أثبتت هذا القدر من الأخلاق والسلوك؛ لأن التعبير بالكثير حقيقته ثبوت قدرٍ من كتب العقائد لذلك!

وهذا التقدير لو كان مرادًا للعميري لما تأتّى له الذكر لهذه القضية أصلًا؛ لكون ابن تيمية لم يأتِ بشيء جديد، بل هو مسبوق بغيره.

والذي يظهر من هذا التقرير المراد الأول؛ حيث جزم بالنفي، ولو كان ثم استثناء لذكره ولو مصنفًا واحدًا وافق ابن تيمية في هذه القضية.

الثاني: دعواه أن ابن تيمية ذكر في الواسطية (موضوعات لم تكن منتشرة في العقائد الأخرى، وهي موضوعات السلوك والأخلاق)، فهو على أقل تقدير نوعُ جهلٍ؛ وذلك أن بعض الأئمة قد ختم مسائل الاعتقاد بجملة من مسائل السلوك والأخلاق ونحوه.

ومن أولئك الأئمة أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١) فيقول: «مع لزوم الجماعة، والتعفف في المأكل والمشرب والملبس، والسعي في عمل الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإعراض عن الجاهلين حتى

يعلموهم ويبينوا لهم الحق، ثم الإنكار والعقوبة من بعد البيان وإقامة العذر بينهم ومنهم))[1].

ومنهم ابن بطة العكبري (٣٨٧) فيقول: ((ومن السنة تعجيل الإفطار وتأخير السحور، والمبادرة بصلاة المغرب إذا غاب حاجب الشمس قبل ظهور النجوم، ومن السنة لمن أراد طلاق زوجته أن لا يطلقها إلا تطليقة واحدة إذا طهرت من الحيض ولم يصبها في ذلك الطهر، ومن السنة أن لا تجهر بباسم الله الرحمن الرحيم، ولا تقنت في الفجر إلا أن يدهم المسلمين أمر من عدوهم فيقنت الإمام فتتبعه..))[2].

وكذا أبو عثمان الصابوني (٤٤٩): ((ويتواصون بقيام الليل للصلاة بعد المنام، وبصلة الأرحام وإفشاء السلام وإطعام الطعام، والرحمة على الفقراء والمساكين والأيتام، والاهتمام بأمور المسلمين، والتعفف في المأكل والمشرب والملبس والمنكح والمصرف، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والبدار إلى فعل الخيرات أجمع..))[3].

الثالث: قوله: (مع أنها جزء من عقيدة أهل السنة والجماعة، وهذا ما نبَّه عليه ابن تيمية)، فهو أيضًا جهل من وجهين:

---

[1] – اعتقاد أئمة الحديث (ص٧٩).

[2] – الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (ص٢٦٩).

[3] – عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٣٤).

أحدهما: وَصْفُه لمسائل الأخلاق والسلوك بأنها جزءٌ من عقيدة أهل السنة غلط فاحش، فليست هذه المسائل من العقائد أصلًا، بل هي من مسائل الأعمال؛ فالمسائل العقدية مسائل علمية؛ وهذه مسائل عملية يتلبس بها العبد في طريق العبودية لله، والاستقامة على دينه.

فليست هي من جنس القول في الصفات، والقدر، والإيمان، والغيبيات ونحوها؛ لا في نفسها، ولا في أحكامها وآثارها.

فإن أهل السنة أجمعوا على تكفير من أخل بمعتقده؛ فأنكر علم الله، أو زعم أن القرآن مخلوق.. ولم يؤثر عنهم البتة تكفير من أخل بالأخلاق والسلوك.

والآخر: دعواه أن ابن تيمية نبَّه على أن السلوك والأخلاق من العقائد، **فهو غلطٌ!**

وإنما ابن تيمية ذكر هذا القدر من الأخلاق والسلوك كمن سبقه من الأئمة، وذلك من باب التكامل في المنهجية، وهو قدر يُذْكَرُ عند الاحتياج له.

ولهذا لم تتعرض لها أكثر متون العقائد؛ لكونهم إنما اقتصروا أصالة على المسائل العقدية.

ولا يلزم من ذِكْرِ هذه المسائل في بعض كتب الاعتقاد، أن تكون عقدية ضرورةً، فإن هذا لم يقل به أحد، ولذلك فقد ذكر الأئمة مسائل

فقهية كثيرة **كالمسح على الخفين، ورجم الزاني**، وذكروا أيضًا مسائل المنهج **كالقول في الإمامة**، وما فيها من مسائل خلافية **كالقتال في الفتنة**.

والمحصل: أن هذا التقرير يشتمل على قدر من المفاهيم الخاطئة؛ لا يحسن السكوت عليها.

وصلة لذلك: فقد نقض العميري هذه المسألة؛ بقوله: ((التنبيه: إلى أن عقيدة أهل السنة والجماعة تشمل الأخلاق والسلوك لم يتفرد به المؤلف، بل قد سبقه إليه عدد من علماء أهل السنة والجماعة، ومن أشهرهم أبو عثمان الصابوني في كتابه عقيدة أهل الأثر))[١].

ويبدو أن هناك من نبَّهَهُ على هذا الجهل، فكتب هذا التنبيه من غير أن يصحح ما نفاهُ هناك!

---

١ – العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية (٢/٤٩٩).

دعوى أن العقيدة الواسطية ليست متنًا علميًّا للبناء العقدي

ترجم العميري بقوله: ((**طبيعة العقيدة الواسطية:**

هل العقيدة الواسطية متن تعليمي أم هي فتوى من الفتاوى؟

وهل ألفها ابن تيمية **لتكون متنًا للبناء العقدي**، أم ألفها ليجيب بها عن إشكال كان عند أناس معينين؟

ثم ذكر الأوصاف التي يجب أن تتوفر في المتن التعليمي: كالاستيعاب لمسائل العلم أو الأصول الكلية، والاقتصاد في الألفاظ والبيان، وعدم الإكثار فيه من الألفاظ التي هي من قبيل الحشو، أو من قبيل الشرح والتوسع في العبارة.

ثم قال: فإذا طبقنا هذه الأوصاف على العقيدة الواسطية **سنكتشف بأنها ليست متنًا علميًّا**؛ أي إن المؤلف لم يكتب الواسطية **لكي تكون متنًا علميًّا يعتمد عليه في الدرس العقدي**، وإنما كتبها للقاضي القادم من واسط؛ ليتفهم العقيدة التي كان عليها أئمة السلف، ولهذا أغفل ابن تيمية كثيرًا من الأصول العقدية.

ولأجل أن ابن تيمية **ألفها لظرف خاص، وليس لأجل أن تكون متنًا علميًّا**، فقد أكثر من التمثيل على الأسماء والصفات،

واستغرق ذلك ثلث العقيدة الواسطية، وهو تمثيل على قضية واحدة، **وليس من المعقول أن تكون ثلث المتن العلمي تمثيلًا على قضية واحدة.**

وقد أغفل المؤلف أيضًا بعض الأبواب مثل باب الألوهية، وباب النبوات، وباب الملائكة، وأيضًا بعض الأبواب التي عرض لها، أغفل فيها بعض التفصيلات المتعلقة بها، وكل ذلك **لأن ابن تيمية لم يقصد إلى تأليف متن علمي**))[1].

التعليق:

تأمل كيف يصف العميري هذا المتن العلمي الشامخ، ويهون من شأنه، ويكرر ذلك حتى يُرَسِّخَ هذه الفكرة بقوله: (**سنكتشف بأنها ليست متنًا علميًّا**)، و(**لم يكتب الواسطية لكي تكون متنًا علميًّا**)، و(**ألفها لظرف خاص، وليس لأجل أن تكون متنًا علميًّا**)، و(**وكل ذلك لأن ابن تيمية لم يقصد إلى تأليف متن علمي**).

[1] – العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية (١/١٦-١٧).

فهذا في حقيقته طعن مبطَّن للعقيدة الواسطية، تحت مظلة **شرح العقيدة الواسطية**، كما طعن في كتاب التوحيد، للإمام المجدد وأسقط من هيبته تحت مظلة **شرح كتاب التوحيد**[1].

وكأنه يقول لطلاب العلم: لا تعتمدوا على الواسطية في البناء العقدي، ولا غيرها من باب أولى!

وعليه:

فالأول: إذا كانت العقيدة الواسطية ليست متنًا علميًّا في البناء العقدي في نظر العميري، باعتبار أن معايير المتون عنده لم تصدق عليها، فكيف بعقائد السلف المختصرة، والتي كتبها الأئمة هل يصدق فيها أيضًا هذا المعيار كذلك؛ كأصول السنة للحميدي، وأصول السنة للإمام أحمد، وشرح السنة للمزني، وأصول السنة للرازيين، واعتقاد أهل السنة للإسماعيلي، وأصول السنة لابن أبي زمنين، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني، والشرح والإبانة على أصول السنة والديانة لابن بطة، وشرح السنة للبربهاري، وصريح السنة لابن جرير الطبري، وغيرها الكثير.

وإذا كانت الواسطية ليست متنًا علميًّا، فمن باب أولى أن هذه العقائد ليست كذلك، لأن التعليل يصدق عليها صدقًا أوليًّا!

---

[1] - العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية (١/١٦-١٧).

وقد طعن العميري في كتاب شرح السنة للبربهاري بقوله: ((وقد اشتمل الكتاب على **عبارات مجملة غير محررة، وعبارات وقعت في المبالغة... فهي مما يجب إنكاره وبيان خطئه**))[1].

والمحصل: ما هي المتون العلمية العقدية التي ينصح بها العميري طالب العلم في دراستها؟

الثاني: قوله: (فقد أكثر من التمثيل على الأسماء والصفات، واستغرق ذلك ثلث العقيدة الواسطية، وهو تمثيل على قضية واحدة، **وليس من المعقول أن تكون ثلث المتن العلمي تمثيلًا على قضية واحدة)!**

فهل هذا الكلام يليق بالعقيدة الواسطية، فضلًا عن هذا العلم المتعلق بذات الرب جل وعلا.

أليس هذا العلم هو أشرف العلوم؛ وحُقَّ الاستطراد فيه؛ لا سيما وقد وقع فيه الخلاف بين طوائف الأمة؛ ودلائله في القرآن أكثر من غيره؛ وقد ذكر ابن رجب: أن الكلام في ذات الله تعالى وصفاته بأدلة العقول أشد خطراً من الكلام في القدر؛ لأن الكلام في القدر كلام في أفعاله، **وهذا كلام في ذاته وصفاته**[2].

---

[1] - إضاءات في التحرير العقدي (ص٢١٠-٢١٤).

[2] - فضل علم السلف على الخلف (ص٣).

الثالث: قوله: **(ولهذا أغفل ابن تيمية كثيرًا من الأصول العقدية)**؛ جهل مُشْرَبٌ بالاستطالة.

فقد أشار العميري إلى أن ابن تيمية كتبها من كلامه، أي من حفظه؛ ولأجل ذلك لم يحسن الاستيعاب، فكانت هذه العقيدة مخلة من وجه، وناقصة من جهات أخرى!

فلهذا يقول العميري: ((وليس الغريب أن يؤلف العقيدة الواسطية بين العصر والمغرب؛ **لأنها من كلامه**، ولكن الغريب في تأليف الحموية، ووقت تأليفها، لأنها أكبر حجمًا، وفيها نقول كثيرة، **ولعله كان قد نظم جدولًا معيَّنًا لما يحتاجه من النقول**))[1].

فتأمل: كيف يصف حافظ الدنيا شيخ الإسلام؛ بكونه كتب الواسطية من حفظه فلم يستوعب، وكانت حشوا، بينما الحموية لم يكتبها من حفظه، وإنما نقلها من مادة مجموعة اتخذها له، كانت جاهزة في كراريس!

ولأجل ذلك لم يقبل ثناء العلماء للواسطية؛ حيث يقول العميري: ((ويقول بعض المعاصرين **(يريد ابن سعدي)** في بيان أهمية العقيدة الواسطية: "جَمَعَتْ على اختصارها ووضوحها جميع ما يجب اعتقاده في أصول الإيمان، وعقائده الصحيحة".

[1] – العقود الذهبية (١/٢١).

ثم قال معلقًا: **وهذا الوصف ليس دقيقًا**، لأنها في الحقيقة **لم تجمع كل الأصول العقدية...**))[1]!

وقال أيضًا: ((ويقول بعض المعاصرين (**يريد العثيمين**) في وصف العقيدة الواسطية وأهميتها: " رسالة مختصرة مفيدة جدًا، فيها قواعد عظيمة من القواعد التي ينتفع بها الإنسان في كل مسألة من مسائل العقيدة".

ثم قال العميري معلقًا: **وهذا الوصف ليس دقيقًا**؛ لأن الواسطية لم تجمع كل ما ينفع في مسائل العقيدة))[2].

ونحن نسأل العميري: ما هي الأصول العقدية الكثيرة التي أغفلها ابن تيمية فلم يتعرض لها بالذكر؟

والجواب: أن العميري في الحقيقة يجهل أصول أهل السنة العقدية، ولم يميز بينها وبين ما يندرج تحت هذه الأصول من تفاصيل، ونحن نبين له ما اتفقت عليه كتب العقائد في بيان هذه الأصول ثم ينظر هل ابن تيمية استوعبها أم لا؟

فإن أصول أهل السنة ثمانية:

الأول: منهج التلقي والاستدلال.

---

[1] - العقود الذهبية (٢١/١).

[2] - العقود الذهبية (١٥/١).

الثاني: القول في الصفات.

الثالث: القول في القدر.

الرابع: القول في الإيمان.

الخامس: القول في الغيبيات.

السادس: القول في الصحابة وأمهات المؤمنين.

السابع: القول في الإمامة وأحكام السلطان.

الثامن: التحذير من أهل البدع.

فهذه هي أصول العقيدة عند أهل السنة والجماعة، والتي اطَّرَدت بها كتب العقائد المختصرة والمطولة بالأسانيد.

فهل أخلَّ شيخ الإسلام بهذه الأصول في تقريرها أم أنه ذكر بعضًا منها دون بعض؟

ثم لو قُدِّرَ أنه لم يستوعب، فهل السلف والأئمة - ممن كتبوا في عقيدة أهل السنة على جهة الإيجاز، وهو ما يسمى بالرسائل المختصرة لا المطولة- استوعبوا هذه الأصول، أم أن بعضهم اقتصر على بعضها دون بعض، لشدة الحاجة إلى تقرير ما يحتاج إلى تقريره.

وإذا كانت تلك الرسائل العقدية أغلبها ليست مستوعبة للأصول، فهذا معناه أنها لا تصلح أن تكون متنًا عقديًا!

وعليه: فما هي رسائل العقيدة المستوعبة للمسائل في نظر العميري؛ فيوصينا بها، والتي امتازت بالدقة وجزالة الألفاظ، وعدم الحشو!

الرابع: قوله: (وقد أغفل المؤلف أيضًا بعض الأبواب مثل باب الألوهية، وباب النبوات، وباب الملائكة، وأيضًا بعض الأبواب التي عرض لها، أغفل فيها بعض التفصيلات المتعلقة بها).

فهذا الكلام لا يقوله من كان خبيرًا بعقيدة أهل السنة، ولا بمعرفة كتبها ومضانها!

وإلا فعلى أقل تقدير نريد من العميري أن يخبرنا عن عقائد الأئمة المختصرة التي يصح تسميتها متنًا، والتي تعرضت للكلام عن الألوهية، وعن الملائكة، والنبوات!

وأقول: من كان خبيرًا بعقيدة السلف يعلم على جهة القطع أنهم لم يتكلموا عن توحيد الإلهية في مؤلفاتهم العقدية، لا سيما الرسائل المختصر، وإنما بعضهم قد يشير إليه مجملًا، بعبارة أو نحوها، وذلك أن الحاجة لم تكن داعية إلى تقريره؛ لكون الانحراف حصل فيه مؤخرًا!

ومن ذلك قول الإمام الطحاوي: ((نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله **إن الله واحد لا شريك له...**))[1]. فأشار إليه مجملًا فحسب!

---

[1] - العقيدة الطحاوية (ص٣١).

وقد أقر بذلك العميري في قوله: ((كلام المتقدمين في خصوص مسألة الاستغاثة من دون الله قليل، أو لا وجود له، لكون المسألة لا تمثل خللًا ظاهرًا في زمانهم))[1].

وأما التفصيلات التي يدعيها العميري، فهذه تختلف بحسب الحاجة، وإذا كان من الأئمة من اقتصر على تقرير بعض الأصول، فكيف يُلزَمون بذكر جميع التفاصيل فيها.

الخامس: أن وصف العميري للعقيدة الواسطية بقوله: **(لم تكن متنًا علميًّا يعتمد عليه في الدرس العقدي)**.

قد نقضه بقوله: ((تعد العقيدة الواسطية **من أهم العقائد المعتمدة في البناء العقدي** وخاصة عند المتأخرين))[2].

وهذا كعادته يتناقض كثيرًا، بسبب كثرة الكلام والتشقيق له**!**

---

[1] – المسلك (٢/١٥٢).

[2] – العقود الذهبية (١/١٢).

دعوى أن لفظ الاعتقاد لم يستعمله الصحابة في كلامهم

يقول العميري: ((وقوله: "اعتقاد" هذا المصطلح ليس مستعملًا بهذا الوزن في نصوص الكتاب والسنة، ولا في كلام الصحابة ولا التابعين، ولا أتباعهم.

ومن أقدم من نقل عنه استعمال مثل هذا المصطلح (اعتقاد)، و(عقيدة) الإمام الطحاوي (ت:٢٣٩هـ) حيث قال في بداية عقيدته: "هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة.."..))[1].

التعليق:

الأول: أن هذا المصطلح قد تكلم فيه الصحابة رضي عنهم، فكانوا يعرفونه ويستعملونه؛ ففي حديث أَبِي قَتَادَةَ قال – في نصيبه من سلب القتيل في غزة حنين-: «**فَإِنَّهُ لأَوَّلُ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ فِي الإِسْلاَمِ**»[2].

وفي رواية قال: « **وَإِنَّهُ لأَوَّلُ مَالٍ اعْتَقَدْتُهُ**»[3].

فقد استعمل رضي الله لفظ الاعتقاد.

---

[1] – العقود الذهبية (٢٨/١)، وانظر: قانون التأسيس العقدي (ص٧١).

[2] – صحيح البخاري رقم (٢١٠٠)، ومسلم (٤٦٦٧).

تأثلته: أي اتخذته أصلًا. فتح الباري (٧٥/١).

[3] – مسند أحمد بن حنبل (٣٠٦/٥).

وأخرج الآجري بسنده عن الزهري قال: أولُّ حبٍّ كان في الإسلام حب النبي عائشة – رضي الله عنها– وفيه قال حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه:

وإنَّ اعتقـاد الحب كان بعفَّةٍ .. بحبِّ رسول الله عائش أوَّلَا[1].

الثاني: قوله: (ومن أقدم من نقل عنه استعمال مثل هذا المصطلح (اعتقاد)، و(عقيدة) الإمام الطحاوي (ت:٢٣٩هـ)..). خطأ من وجهين:

أحدها: أن الإمام الطحاوي توفي سنة (٣٢١)، وليس كما ذكر العميري بقوله: (٢٣٩)، **وإنما هذا تاريخ ولادته**، لا وفاته!

والآخر: أن الإمام أبا بكر بن أبي داود (٣١٦) – توفي قبل الإمام الطحاوي– قد وصف منظومته الحائية بالاعتقاد، كما في قوله:

إِذَا مَا **اعْتقدْت** الدهْرَ يا صَاحِ هذهِ.

ونص أبو عثمان الصابوني (٤٤٩) بقوله: ((وذكر محمد بن جرير الطبري (٣١٠) رحمه الله في كتابه (**الاعتقاد**)، الذي صنفه..))[2].

فسماه بـ(**الاعتقاد**)، وهو المشهور بـ(**صريح السنة**)!

---

[1] – الشريعة (١٢٢/٥).

[2] – عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٤).

دعوى تقديم صلاح العبادة والأخلاق على فساد العقائد

يقول العميري: ((فإذا أردنا أن نَحكُم على عالم أو عامي من المسلمين، **فيجب علينا أن ننظر في مجمل حاله، ولا نقتصر على الجانب العقدي فقط**، وإنما ننظر في صلاته وصيامه وذكره وأخلاقه وغير ذلك، كما ننظر في عقيدته.

فلو قمنا بالمقارنة بين ما قدَّمه العز بن عبد السلام والشاطبي وبين ما قدَّمه **عدد من العلماء المنتسبين للسنة من المعاصرين**، أو من غيرهم فإنا ندرك الفرق بينهم بوضوح.

ونتيجةٌ لذلك: فقد يقدم في الحب والإجلال بعض علماء الأشاعرة على بعض المنتسبين إلى أهل السنة؛ **لأن الولاء والبراء لا يقوم على جانب العقيدة فقط، وإنما يقوم على مجمل حال المعين**))[1].

التعليق:

الأول: هذا نص صريح في أن فساد العقيدة لا عبرة به في التجريح والتحذير من صاحبها، وإنما العبرة بمجموع حاله، فلا عبرة

[1] - العقود الذهبية (١/٣٥).

بالرفض، ولا التجهم، ولا الاعتزال، ولا التمشعر ولا غيرها من العقائد المنحرفة.

وإنما العبرة بصلاح العبادة والأخلاق!

فإذا اجتمع صلاح العبادة والأخلاق في شخص ما مع فساد عقيدته، فيقدم صلاح العبادة والأخلاق على فساد العقائد!

فلو أن زيدًا من الناس، كانت عقيدته فاسدة، كمن يستغيث بالقبور، أو يقول بخلق القرآن، أو ينكر الرؤية والعلو، وينكر أفعال الله القائمة بذاته المتعلقة بمشيئته واختياره، أو لا يرى الاحتجاج بخبر الواحد في العقائد، وغير ذلك؛ حال كونه موصوفًا بالصلاة والصوم والأخلاق، فإن فساد عقيدته لا تؤثر عليه، ويحرم الكلام فيه تجريحًا وتحذيرًا!

وقلنا: (**ويحرم الكلام فيه تجريحًا وتحذيرًا**)، لكون العميري **عبر بضدِّ ذلك من الوجوب**، فقال: (**فيجب علينا** أن ننظر في مجمل حاله، ولا نقتصر على الجانب العقدي فقط)!

يعني: يحرم الكلام فيه، أو تأخيره، أو بغضه... بالنظر إلى الجانب العقدي فقط؛ لأن صلاح عبادته وأخلاقه تجبر الفساد العقدي!

الثاني: أن هذا التقرير فاسد في أصله، وليس له فيه زمام، ولا قول معتبر لإمام، بل ويتصادم بداهة مع مقاصد الشريعة، وكلام السلف والأئمة؛ والأمثلة في ذلك لا حصر لها، ولكن أذكر من ذلك موقف

الإمام أحمد مع داود الظاهري؛ قال الخطيب البغدادي: ((وكان داود قد حكي لأحمد بن حنبل عنه قول في القرآن بدعه فيه، وامتنع من الاجتماع معه بسببه... فَقَدِمَ [أي داود الظاهري] بغداد، وكان بينه وبين صالح بن أحمد حسن، فكلم صالحًا أن يتلطف له في الاستئذان على أبيه، فأتى صالح أباه، فقال له: رجل سألني أن يأتيك؟ قال: ما اسمه؟ قال داود، قال: من أين، قال: من أهل أصبهان.

قال: أي شيء صناعته؟ قال: وكان صالح يروغ عن تعريفه إِّياه، فما زال أبو عبد الله يفحص عنه حتى فطن، فقال: هذا قد **كتب إلي محمد بن يحيى النيسابوري في أمره أنه زعم أن القرآن محدث فلا يقربني**))[1].

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: سَمِعْتُ أَبِيَ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ هَذَا كَلَامُ سُوءٍ رَدِيءٌ وَهُوَ كَلَامُ الْجَهْمِيَّةِ»، قُلْتُ لَهُ: إِنَّ الْكَرَابِيسِيَّ يَقُولُ هَذَا، فَقَالَ: «كَذَبَ – هَتَكَهُ اللَّهُ – الْخَبِيثُ».

وَقَالَ: « قَدْ خَلَفَ هَذَا بِشْرًا الْمَرِيسِيَّ».

سَأَلْتُ أَبَا ثَوْرٍ إِبْرَاهِيمَ بْنَ خَالِدٍ الْكَلْبِيَّ عَنْ حُسَيْنٍ الْكَرَابِيسِيِّ، فَتَكَلَّمَ فِيهِ بِكَلَامٍ سُوءٍ رَدِيءٍ..))[2].

---

[1] – تاريخ بغداد (٣٧٤/٨).

[2] – السنة لعبد الله بن أحمد (١٦٥/١).

وقد أقر العميري بأن هذا التقرير الفاسد عنده يتصادم مع ما أثر عن أئمة السلف، إلا أنه حرَّفه بقوله: ((**ولكن هذه الأقوال ليست مشكلة، لأنها متعلقة بالجنس لا بالأفراد**))[١].

وهو تخريج فاسد؛ فإن آثار السلف في هذه القضية صريحة في الأمرين جميعًا؛ فثبت عنهم الإطلاق والتعيين معًا، بما لا ينكره إلا مكابر.

الثالث: أن هذا التقرير هو شبيه بكلام السبكي الأشعري (٧٧١)؛ حيث قرر كثيرًا قاعدةً يقول فيها: ((مِمَّا ينبغي أَن ينظر فِيهِ ويتفقد وَقت الْجَرْح وَالتَّعْدِيل حَال العقائد فَإِنَّهُ بَاب مُهِمّ وَقع بِسَبَبِهِ كَلَام بعض الْأَئِمَّة في بعض لمخَالفَة العقيدة... وَمن ذَلِك قَول بعض المجسمة فِي أَبِي حَاتِم ابْن حبَان لم يكن لَهُ كَبِير دين، نَحن أخرجناه من سجستان؛ لِأَنَّهُ أنكر الْحَد لله، وَهَذَا شَيخنَا الذَّهَبِيّ – رَحمَه اللَّه– من هَذَا الْقَبِيل، لَهُ علم وديانة، وَعِنْده عَلَى أهل السّنة (**يريد الأشاعرة**) تحمُّل مفرط، **فَلَا يجوز أَن يعْتَمد عَلَيْهِ**))[٢].

ومفاده: أن الجرح إذا كان مبناه الفساد العقدي، فلا عبرة به.

---

١ – حاشية العقود الذهبية (٣٦/١).

٢ – طبقات الشافعية الكبرى (١٣٢/٣).

الرابع: قوله: (فلو قمنا بالمقارنة بين ما **قدَّمه العز بن عبد السلام والشاطبي**، وبين ما قدَّمه عدد من **العلماء المنتسبين للسنة من المعاصرين**، أو من غيرهم فإنا ندرك الفرق بينهم بوضوح): فيه أمران:

أحدهما: من هم العلماء المنتسبون إلى السنة من المعاصرين، لماذا لم يسمهم لنا؟

أليس قد اطرد قول العميري في وصف علماء السنة؛ كابن باز، والراجحي بقوله: «**وقد أطلق بعض المعاصرين عبارات مفادها**..»[1].

وكابن سعدي والعثيمين، بقوله: «**ويقول بعض المعاصرين**»[2].

فهو يستعمل هذا الأدب مع علماء أهل السنة، ومشايخ الدعوة السلفية، فيصفهم بمثل هذه التراكيب!

والآخر: تأمل إلى هذه المقارنة بين علماء الأشاعرة؛ كالعز بن عبد السلام والشاطبي، وبين **(علماء السنة المعاصرين)** وهم السلفية ممن ليسوا بأشاعرة قطعًا، حيث غمزهم بقوله: **(المنتسبين للسنة من المعاصرين)**، يعني بذلك أنهم ينتسبون إلى السنة انتسابًا مجردًا، لا في حقيقة الأمر!

الخامس: ماذا يريد العميري بهذه التقارير، وما الداعي له؟

---

[1] - الإفادة (٢٦-٢٧).

[2] - العقود الذهبية (١/١٥).

فيُجيب: (ونتيجةٌ لذلك: فقد يقدم في الحب والإجلال بعض **علماء الأشاعرة** على **بعض المنتسبين إلى أهل السنة؛ لأن الولاء والبراء لا يقوم على جانب العقيدة فقط**، وإنما يقوم على مجمل حال المعين)!

فهذه هي النتيجة التي صرح بها!

السادس: لماذا نص العميري على العز بن عبد السلام؟

الجواب: يريد أن يفسد كل ما قاله ابن تيمية في العز بن عبد السلام وانتقده في مسائل الاعتقاد، كقوله: ((**وأبو محمد وأمثاله قد سلكوا مسلك الملاحدة** الذين يقولون: إن الرسول لم يبين الحق في باب التوحيد، ولا بين للناس ما هو الأمر عليه في نفسه، بل أظهر للناس خلاف الحق، والحق: إما كتمه، وإما أنه كان غير عالم به))[١].

ويقول: ((إن كثيرًا من أصحاب **أبي محمد** من أتباع أبي الحسن الأشعري يصرحون بمخالفة السلف، في مثل مسألة الإيمان، ومسألة تأويل الآيات والأحاديث))[٢].

---

[١] - مجموع الفتاوى (١٥٩/٤).

[٢] - مجموع الفتاوى (١٥٦/٤).

وقال: ((يقال لهؤلاء **جهميَّةِ الكُلَّابية**، كصاحب هذا الكلام أبي محمَّدٍ وأمثاله، كيف تدَّعون طريقةَ السَّلف..))[1].

وصلة لذلك يقول العميري: ((والمشكل أن كثيرًا من الشيوخ وطلبة العلم في هذا العصر لا يحاكمون الناس **إلَّا إلى الموافقة في العقائد، فمن رأوه موافقًا لأهل السنة والجماعة في عقائده حكموا عليه أنه من أهل السنة**، ولا ينظرون إلى السلوك والأخلاق، **والحقيقة أنا إذا أردنا نحاكم أحدًا، ونقوم بتقييمه باعتبار منهج أهل السنة والجماعة فلا بد أن نراعي كل هذه الأمور**، فمن اتفق مع أهل السنة والجماعة في العقائد ثم رأيناه **لا يلتزم بالاخلاق وبمحاسن السلوك فهو ناقض الاتباع** لأهل السنة والجماعة، **فمنهج أهل السنة ليس منهجًا نظريًا**، وإنما منهج نظري ومنهج عملي قائم في الحياة))[2].

التعليق:

الأول: لا شك أن هذا التقرير إنما هو تفريع لما سبق، وعليه؛ فهو تخليط بين العمل بمنهج أهل السنة؛ عقيدةً، وعبادةً، وأخلاقًا، ومعاملةً، وبين قضية حجم المخالفة في ذلك!

---

[1] - نقض المنطق (ص٢٢٤).

[2] - العقود الذهبية (٢/٤٩٨).

فالمخالف في العقيدة ليس كالمخالف في التشريع العبادي، والمخالف في التشريع والعبادة ليس هو كالمخالف في الأخلاق والسلوك.

الثاني: قوله: (والحقيقة أنا إذا أردنا نحاكم أحدًا، ونقوم بتقييمه باعتبار منهج أهل السنة والجماعة **فلا بد أن نراعي كل هذه الأمور**)، فهذا تخليط فاسد؛ وذلك بلزوم هذه القسمة؛ فهي لا تخرج عن أربعة:

الأول: من حقق العقيدة والأخلاق.

الثاني: من لم يحقق العقيدة ولا الاخلاق.

الثالث: حقق العقيدة دون الأخلاق

الرابع: حقق الأخلاق دون العقيدة

فالأول والثاني فأمرهما واضح لا يحتاج إلى بيان!

وأمَّا **الثالث**: وهو من استقامت عقيدته دون أخلاقه، فهذا قد وصفه العميري بقوله: **(فهو ناقص الاتباع)!**

فـ**(ناقض)**: أي فاسد الاتباع، فهل مراده أنه ليس بمتبع أصلًا؛ بحيث لا ينفعه صلاح عقيدته؟

أم أنه ناقصٌ في الاتباع لخلل أخلاقه، لا عقيدته!

فتعبير العميري بقوله: **(فهو ناقض الاتباع)**، عبارة غير محررة!

مع أننا لو أخذناه بلازمه؛ للزم أن يقول: إن عقيدته لا تنفعه؛ والحالة هذه حيث عبر بالنقض!

الرابع: من انحرف في عقيدته، واستقامت أخلاقه، فقد صرح بأن المعتبر في ذلك الأخلاق، دون اعتبار العقيدة، لما سبق من التصريح بقوله: ((**فيجب علينا أن ننظر في مجمل حاله، ولا نقتصر على الجانب العقدي فقط**)!

دعوى الانتساب إلى السنة والجماعة عند أهل الاعتزال

ترجم العميري بهذه الترجمة ثم قال: ((أما المعتزلة – مثلًا– فيعلنون انتسابهم إلى أهل السنة، وإلى الصحابة، فالقاضي عبد الجبار — وهو من أئمة المعتزلة– يقول: "فالمتمسك بالسنة والجماعة هم أصحابنا — والحمد لله– دون هؤلاء المشنِّعين"[1].

لكن ابن تيمية له رأي آخر في شأن المعتزلة، فيقول: "والمعتزلة أيضًا تفسق من الصحابة والتابعين طوائف، وتطعن في كثير منهم وفيما رووه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم، بل تكفِّر أيضًا من يخالف أصولهم التي انتحلوها من السلف والخلف، فلهم من الطعن في السلف وفي علمهم ما ليس لأهل السنة والجماعة، **وليس انتحال مذهب السلف من شعائرهم**، وإن كانوا يقررون خلافة الخلفاء الأربعة. ويعظمون من أئمة الإسلام وجمهورهم ما لا يعظمه أولئك فلهم من القدح في كثير منهم ما ليس هذا موضعه، وللنظَّام من القدح في الصحابة ما ليس هذا موضعه"[2].

---

[1] – فضل الاعتزال (ص١٨٥-١٨٦).

[2] – مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٤-١٥٥).

ثم قال العميري: ففي هذا النص ينكر ابن تيمية أن المعتزلة ينتسبون إلى السلف، وأنهم أتباع للسلف، فكيف نجمع بينهما؟

ويمكن الجمع بينهما بأحد وجهين:

الأول: أن ابن تيمية لا يقصد كل المعتزلة، وإنما يقصد بعضهم، ويبدو أنه يقصد صنفًا من المعتزلة، وهم المعتزلة البغداديون...

ثم قال: **وفي حال تعذر الجمع فالمقدم كلام القاضي عبد الجبار**، والسبب في تقديم قوله: أنه يتحدث عن نفسه وعن طائفته، ولعل ابن تيمية لم يطلع على هذا القول))[1].

التعليق:

الأول: هذه الدعوة التي قررها العميري بما لم يسبق إليها؛ لا تخرج عن أمرين:

أحدهما: أن هذا التقرير إنما في مجرد ثبوت هذه النسبة، بغض النظر عن صحتها أو خطأها، أو صدقها أو كذبها!

وهذا الوجه لو كان مرادًا للعميري، فليس ثم داعٍ أصلًا إلى تقرير هذه المسألة، لكونها دعوى لا أساس لها من الصحة، فكان حقُّها الهدم والإماتة!

---

[1] – العقود الذهبية (٣٢/١).

والآخر: أن هذه النسبة صحيحة عند المعتزلة وثابتةٌ؛ تارة من جهة النطق بها، وتارة من جهة حقيقة مذهبهم والاعتبار بمنهج الصحابة.

وهذا الوجه هو ضرب من الوهم الذي لا حقيقة له في الوجود؛ إذ الاعتزال مباين لمذهب الصحابة رضي الله عنهم!

الثاني: قوله: **(لكن ابن تيمية له رأي آخر في شأن المعتزلة)**، هذا طعن مُبَطَّن في شيخ الإسلام، باعتبار كون هذا الرأي مما انفرد به هو دون غيره، ولم يكن له فيه سلف.

وإلا فهذا القدر من تقرير هذه الحقيقة ليس مما انفرد بها ابن تيمية، بل الأئمة قبله قرَّروا أن مذهب المعتزلة – على الإطلاق– لا يمت إلى مذهب السلف بصلة، وهو قائم على الطعن فيهم، وعدم الانتساب إليهم.

فقد أجمل الإمام السِجَزي (٤٤٤) عقيدة المعتزلة، ونص على أن من عقائدهم أنهم يقولون: ((وإن من **انتحل مذهب أهل الأثر** واعتقد ما في الأحاديث على ظاهرها حشوي، وعند التحقيق كافر))[١].

---

١ – الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٢٧٠– ٢٧٣).

ولما ذكر الإمام الآجري منهج السلف باتباع الآثار والسنن، قال: ((فقبلها العلماء منهم أحسن قبول، **ولا يرد هذه السنن إلا من يذهب مذهب المعتزلة**))[1].

فهذه حقيقةٌ مستقرةٌ عند الأئمة لا يمكن إنكارها، ولهذا يقول الإمام الصابوني (٤٤٩): ((وعلامات البدع على أهلها بادية ظاهرة، **وأظهر آياتهم وعلاماتهم شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي – صلى الله عليه وسلم– واحتقارهم لهم، وتسميتهم إياهم حشوية وجهلة وظاهرية ومشبهة**))[2].

فهل المعتزلة بعمومهم وإطلاقهم تدخل في هذا النص؟

ولما كتب الإمام أبو الخير العمراني (٥٥٨) كتابه الانتصار في الرد على القاضي الزيدي جعفر بن أحمد بن عبد السلام؛ قال: ((لكنه **سلك طريق أسلافه وأئمته من المعتزلة** والقدرية **في الوقيعة والشتيمة لمن هو مبرأ مما رموهم به، وهم الصحابة – رضي الله عنهم– وأصحاب الحديث**))[3].

---

[1] – الشريعة (١٠٦٨/٢).

[2] – عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٣٧).

[3] – الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٩٠/١).

وهذا قَدرٌ ليس له حصرٌ، وليس هو من اختراعات ابن تيمية حتى يبطل العميري قوله بدعوى عبد الجبار المعتزلي.

بل كان المتعين على العميري أن يبطل هذه الدعوة عند المعتزلة، ويبين أنها نسبة كاذبة خاطئة؛ لا أن يقويها ويطلق عنانها بما يتضمن إقراره لها وتمريرها!

الثالث: أن هذا الزعم الذي ادعاه عبد الجبار المعتزلي والذي أقره العميري، ليس له مصداقية في الحقيقة، وإلا فنحن نريد من العميري أن يثبت لنا من كلام عبد الجبار المعتزلي أمثلة على هذه الدعوى من كتبه كالمغني، والأصول الخمسة ونحوها.

وما هي عقيدته التي يقررها في الصفات، والقدر، وأسماء أهل القبلة وأحكامهم، والغيبيات، وأخبار الآحاد، والمعجزات ونحوها من المسائل العقدية!

وهل يوجد في كتبهم الاحتجاج بآثار الصحابة؟

وهل عبد الجبار المعتزلي يمثل المعتزلة بما يدعيه من هذه النسبة؟

ولهذا كنا نتمنى أن يبين العميري موقفه مما ادعاه عبد الجبار المعتزلي، ولكن إقراره وسكوته عن هذه الدعوى يدل على إقراره لذلك؛ وإنما هذا التقرير حقيقته التعرض لجناب الإمام ابن تيمية بما لا يليق بمسلم فضلًا عن منتسب للعلم.

وإلا فما الداعي لتقريره أصلًا؛ إذ لا يترتب على ذكره مصلحة، إلا بما يتضمنه من الطعن والحط على ابن تيمية، ونسبته إلى الكذب والمجازفة في تقرير الحقائق.

الرابع: قوله: (إن ابن تيمية لا يقصد كل المعتزلة، وإنما يقصد بعضهم، ويبدو أنه يقصد صنفًا من المعتزلة، وهم المعتزلة البغداديون)، فهذه دعوى ليس عليها برهان، وتحكمٌ لا مستند له؛ فإن متأخِّري معتزلة البصرة أنفسهم بينهم من الخلاف الشيء الكثير؛ ولهذا يقول أبو الفتح الشهرستاني: ((والمتأخرون من المعتزلة مثل القاضي عبد الجبار وغيره انتهجوا طريقة أبي هاشم، وخالفه في ذلك أبو الحسين البصري، **وتصفح أدلة الشيوخ واعترض على ذلك بالتزييف والإبطال، وانفرد عنهم بمسائل**))[1].

وأثنى عليه ابن تيمية فيقول: ((فأحذق متأخري المعتزلة هو أبو الحسين البصري، وهو أيضًا يقول: إنه سبحانه مع علمه بما سيكون، فإنه إذا كان يعلمه كائنًا، **فعالميته متجددة**))[2].

والمحصل: أن ما من طائفة إلا وفيهم من انفرد عن أصول مدرسته، في جملة من المسائل.

---

[1] - الملل والنحل (١/٨٥).

[2] - درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (٤/٢٨٣).

الخامس: قوله: (وفي حال تعذر الجمع فالمقدم كلام القاضي عبد الجبار، والسبب في تقديم قوله: أنه يتحدث عن نفسه وعن طائفته)، فهذه هي منزلة عبد الجبار المعتزلي عند العميري!

وأما تعليله فهو سقيم؛ وذلك أنه ما من طائفة مبطلة إلا وهي تدَّعي الحق، وتنتسب إليه كذبًا وزورًا، بل حتى اليهود ينتسبون إلى ملة إبراهيم - عليه السلام- بل نسبوا أنفسهم بكونهم أبناء الله وأحباؤه!

السادس: وأما قوله: (**ولعل ابن تيمية لم يطلع على هذا القول**)، فهو لا يليق منه في ابن تيمية، فضلًا عن نسبة القصور في علمه.

وهي دعوى حقيقتها: لا تسمعوا لابن تيمية، فإنه يتكلم جزافًا، ويقرر بما ليس له مصداقية في الواقع!

وإذا رأينا أحدًا من أهل البدع يدَّعي شيئًا يختلف مع ما يقرره ابن تيمية، فإننا لا نركن على كلام ابن تيمية، ونقدم قول أهل البدع على قوله.

السابع: قوله: (إن ابن تيمية لا يقصد كل المعتزلة، وإنما يقصد بعضهم)، فهذا إقرار ضمني؛ من كون بعض المعتزلة لا ينتسبون للسلف - بغض النظر عن كثرتهم وقلتهم- وهذا مخالف لما أطلقه العميري فيما

استهل به في هذه المسألة بقوله: (أما **المعتزلة** – مثلًا– فيعلنون انتسابهم إلى أهل السنة، وإلى الصحابة)، فأطلق بقوله: (**المعتزلة**)!

التخليط في مقالة التفويض والمفوضة

ذكر العميري ثلاثة تعاريف للتفويض كما هو مشهور؛ بكونه صرف اللفظ عن ظاهره وعدم التعرض للمعنى.. ثم قال: ((وتعريف مقالة التفويض بهذه الطريقة مع صحته واستقامته **إلا أنه ليس الأكمل،** لأن **مقالة التفويض متعلقة بإثبات الصفات من حيث هي،** ثم إن لها آثارًا مترتبة على نصوص الأسماء والصفات.. وبناء عليه فالأفضل أن يقال: في تعريف مقالة التفويض: القول **بأن معاني الصفات الإلهية غير معلومة للناس**))[1].

التعليق:

هذا نوع من الاستغراق في الحدود كما هي طريقة المتكلمين وأهل المنطق، وقد نبَّه الشيخ يوسف الغفيص أن المعاني أمرٌ حادث في العلم، ينبغي لطالب العلم ألا يلتفت إليه كثيراً؛ لأن هذا الحد يقع عنه في كثير من الأحوال جملة من المفاسد، من أخصها: التضييق للمعاني، واستباق المعاني[2].

وهذه التراكيب التي استعملها العميري أخطأ فيها من وجهين:

---

[1] - العقود الذهبية (١/٢٨٩-٢٩٠).

[2] - شرح كتاب الإيمان لأبي عبيد (١/١٩).

الأول: تخصيص مقالة التفويض بنصوص الصفات؛ وهذا مردود؛ فإن من طرائق التفويض إخلاء نصوص الوعيد عن حقائقها، كما نبَّه على ذلك الإمام أبو عبيد القاسم، حيث ذكر أن من مقالات المرجئة حمل نصوص الوعيد على التغليظ والترهيب؛ ثم قال: ((وأما القول الثاني: المحمول على التغليظ: فمن أفظع ما تأول على رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وأصحابه، أن جعلوا الخبر عن الله وعن دينه وعيدًا لا حقيقة له، وهذا يؤول إلى إبطال العقاب؛ لأنه إن أمكن ذلك في واحدٍ منها، كان ممكنًا في العقوبات كلها))[1].

الثاني: تخصيص المفوضة **(أهل التفويض)** بمن انحرف في باب الصفات، وهذا وإن كان مشهورًا، إلا أنه لا يدل على الحصر؛ فإن من طوائف أهل البدع في القدر ما يسميهم العلماء بـ**(المفوّضة)** أو بـ**(أهل التَّفْويض)**[2].

قال أبو جعفر الطبري: ((وفي هذا الخبر من الله تعالى ذكره، الدلالةُ الواضحة على خطأ ما قال أهل **التَّفْويض من القدريّة**..))[3].

فتأمل إلى طريقة العلماء، والمسلك الذي يسير عليه العميري!

---

[1] – الإيمان (ص٧٤-٧٦).

[2] – الإبانة الكبرى، لابن بطة (١/٣٨٥)، (٢/١٥٧-٢١٠).

[3] – جامع البيان (١١/٣٤٠).

صفة الصوت والنداء في كلام الله

يقول العميري: ((ومبحث **الصوت والنداء لا خصوصية له في البحث**، وكل ما يتعلق بهما يقوم على البحث في صفة الكلام..))[1].

التعليق:

الأول: كيف يصف العميري هذه المسألة بقوله: (**لا خصوصية له في البحث**) أي في كلام الله!

وهي أصل في مبحث كلام الله تعالى؛ بل هو القدر الممِّيز بين أهل السنة وبين غيرهم، وهي العلة التي لأجلها أنكر أهل التعطيل قيام صفة الكلام بالله تعالى؛ فكل ذلك مبنيٌّ على هذا القَدْرِ!

الثاني: أن العميري لم يحسن تقرير هذه المسألة من كلام الأئمة؛ لقصوره في هذا الباب، وعدم الوقوف على كلامهم فيه، وربطها بكلام ابن تيمية وما استدل له.

فقد ترجم ابن أبي عاصم (٢٨٧) بقوله: ((باب ذكر الكلام **والصوت** والشخص وغير ذلك))[2].

---

[1] – العقود الذهبية (٦٧٦/١).

[2] – كتاب السنة، لعبد الله بن أحمد (٢٢٥/١).

وقال السجزي: ((مذهب السلف أن القرآن كلام الله حرف وصوت))[1].

قال أحمد: ((إن الله – عزَّ وجَلَّ– تكلم بصوت، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت))[2].

وقال الإمام البخاري: ((وصوت اللَّه لا يشبه أصوات الخلق؛ لأن صوت اللَّه –جل ذكره– يسمع من بعد كما يسمع من قرب، وأن الملائكة يُصعَقُون من صوته، فإذا تنادى الملائكة لم يُصعَقُوا))[3].

وقال ابن جني (٣٩٢): ((.. فعبَّر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتًا تامة مفيدة))[4].

وقال العمراني: ((والاستماع عند العرب لا يكون إلى إلا صوت وحرف، ولا يكون الاستماع إلى الصفة القائمة بالذات؛ لأن ذلك لا يعقل))[5].

وقال عبد القادر الجيلاني (٥٦١): ((وهذه الآيات والأخبار تدل على أن **كلام الله صوت لا كصوت الآدميين**، كما أن علمه قدرته

---

[1] – الرد على من أنكر الحرف والصوت، للسجزي (ص:٣٥).

[2] – السنة، لعبد الله بن أحمد (١/٢٨٠).

[3] – خلق أفعال العباد، للبخاري (ص:٢١٣).

[4] – الخصائص، لابن جني (١/١٩).

[5] – الانتصار، للعمراني (٢/٥٩٣).

وبقية صفاته لا تشبه صفات الآدميين، **كذلك صوته**، وقد نص الإمام - أحمد رحمه الله- على **إثبات الصوت** في رواية جماعة من الأصحاب - رضوان الله عليهم أجمعين- خلاف ما قالت الأشعرية من أن كلام الله معنى قائم بنفسه، والله حسيب كل مبتدع ضال مضل، فالله سبحانه لم يزل متكلمًا، وقد أحاط كلامه بجميع معاني الأمر والنهي والاستخبار))[1].

فكل ذلك مما يدل على أهمية هذه المسألة واعتبارها أصلًا، وتقريرها من كلام الأئمة، والعميري لم يتعرض لذلك البتة، بل يشير بكلامه السابق إلى إهمالها وعدم أهميتها!

---

[1] - الغنية لطالبي طريق الحق، للجيلاني (ص:١٣١).

صفة العرش

قال – في وصف العرش-: ((**وأنه جزء مخصوص منفصل عن المخلوقات في ماهيته**))[1].

التعليق:

من أين له أن العرش منفصل عن المخلوقات في ماهيته؟

أليس الله يقول: ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ [هود: ٧].

وقد أثر عن ابن عباس: **كان العرش على الماء**، والماء على متن الريح، أي: صلب الريح. وعن كعب الأحبار: **وَضَعَ العرش على الماء**[2].

فالكلام عن العرش ضرب من التقول في أمر الغيب، لا يجوز إلا بتوقيف!

---

[1] – العقود الذهبية (١/٤٧٦).

[2] – تفسير السمعاني (٢/٤١٥)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٩/٨)، والبحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (٦/١٢٥).

عدم فقهه لمقاصد شيخ الإسلام في بعض مناسبات الاستدلال

الأول: آية الرؤية:

يقول العميري – عن استدلال شيخ الإسلام ابن تيمية في باب الرؤية بقول الله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٣٥]-: ((وقد استدل بها المؤلف على إثبات الرؤية **وفي وجه دلالتها خفاء؛ لأن متعلّق الرؤية لم يحدد**.. والصحيح أنها دالة على رؤية الله تعالى؛ لأنها جاءت في سياق نفي رؤية الكفار لربهم، فقد سبقها أن الكفار محجوبون عن ربهم لا ينظرون إليه))[١].

التعليق:

الأول: أن هذا قصور في التوجيه، وجهل بمقاصد العقيدة الواسطية في تحقيق وجه المناسبة هنا.

الثاني: أن هذا القصور والجهل له وجهان:

أحدهما: أن العميري يجهل القاعدة العربية في مثل هذه المناسبات؛ وهي أن حذف متعلق الفعل يدل على العموم.

[١] – العقود الذهبية (١/٦١٨).

والآخر: عدم درايته بما قرره بعض العلماء في شرح الواسطية في ذكرهم هذه المناسبة؛ فقال الشيخ ابن عثيمين: ((لم يذكر المنظور إليه، فيكون عاماً لكل ما يتنعمون بالنظر إليه، وأعظمه وأنعمه النظر إلى الله تعالى))[1].

ويقول الشيخ عبد الكريم الخضير: ((وحذف المفعول – مفعول ينظرون– للتعميم، فهم ينظرون كل ما يسرهم، ويغتبطون به، وأعظم ذلك رؤية الباري جل وعلا))[2].

وقال الشيخ صالح آل الشيخ: ((حَذَفَ ما يتعلق به – يعني حذف جهة النظر أو حذف ما يُنظر إليه – قال أهل العلم هنا ينظرون إلى كل نعيم، ومن النعيم لذة النظر إلى وجه الله جل وعلا))[3].

والمحصل: أن العميري لم يستعمل طريقة أهل العلم فيما يدعيه من الدرس العقدي، والبناء العقدي، وإنما يسلك طريقة أخرى يشوبها الجهل والتخليط!

---

[1] – شرح العقيدة الواسطية (١/٤٥٠).

[2] – شرح العقيدة الواسطية (٤/١٠).

[3] – شرح العقيدة الواسطية (١/٣٧٥).

الثاني: آية صفة العين والنظر:

ومن ذلك قول العميري – في قول الله تعالى: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤]-: ((فهذه الآية **ليست من آيات الصفات على الصحيح؛** لأن المراد بها إظهار العناية، إلا أن يقال: إنها من باب الصفات من جهة اللزوم، وذلك بأن الحفظ والعناية لا يتصور إلا ممن له عين يرى بها ويبصر))[١].

التعليق:

الأول: هذا التخليط ليس له عند العميري زمام، ولا قول معتبر لإمام، وذلك أن الضابط في كون النص من جنس الصفات أو عدمه، إنما مرجعه إلى طريقة الأئمة في كتب العقائد، فإذا رأينا بعضهم استدل بآية أو حديث اعتبر ذلك النص من جنس الصفات، بغض النظر عن وجه الاستدلال به.

ولهذا فقد توارد الأئمة على تقرير هذه الآية في باب الصفات، قال الإمام البخاري: ((بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ [طه: ٣٩]، «تُغَذَّى»، وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤]))[٢].

---

١ – العقود الذهبية (٣٣٢/١).

٢ – صحيح البخاري (١٢١/٩).

وذكرها ابن خزيمة مترجمًا لها بقوله: ((باب **ذكر إثبات العين لله** جل وعلا))[1].

وترجم لها اللالكائي بقوله: ((سياق ما دل من كتاب الله – عز وجل– وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم– على أن من صفات الله عز وجل: **الوجه، والعينين، واليدين**))[2].

وقال الأصبهاني ((فصل فِي **إِثبات رُؤْيَة اللَّه لخلقه**))[3]، فذكرها!

الثاني: من أين له ذكر الخلاف بقوله: **(ليست من آيات الصفات على الصحيح)**، وهل عدم ذكر بعضهم لهذه الآية يعد خلافًا في كونها من آيات الصفات أم لا؛ حتى يقال: على الصحيح!

وما هو ضابط الخلاف في كون النص من آيات الصفات أو عدمه، بل لو التزمنا هذه الطريقة لاطَّرد الأمر في أغلب النصوص، فجرى فيها هذا الخلاف المدعى.

الثالث: قوله: (لأن المراد بها إظهار العناية، إلا أن يقال: إنها من باب الصفات من جهة اللزوم)، فهذا تخليط من وجهين:

أحدهما: أن دلالة الآية على الصفات من وجهين:

---

[1] – التوحيد لابن خزيمة (٩٦/١).

[2] – شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤٥٧/٣).

[3] – الحجة في بيان المحجة (١٩٦/١).

الوجه الأول: **صفة العين**: وهذه دلالة مطابقة للصفة، كما نص عليه الأئمة قبلُ، كالبخاري، وابن خزيمة، واللالكائي.

الوجه الآخر: **صفة الرؤية**: كما نص عليه الأصبهاني، وهذه دلالة لزوم؛ ودلالة اللزوم معتبرة في باب الصفات، يقول الشيخ صالح آل الشيخ: ((إن السلف **يفسرون آيات الصفات بالمطابقة، ويفسرونها أيضًا بالتضمن واللازم** ، وأما المبتدعة فينفون الدلالات هذه ويقولون بالتأويل))[1].

الثاني: أن دلالة الآية ظاهرةٌ على الصفتين معًا، يقول الدارمي: ((لأنه لا يجوز في كلام العرب أن يوصف **بكلاية إلا وذلك الكالي من ذوي الأعين**، فإن جهلتَ فسمِّ شيئًا من غير ذوي الأعين يوصف بالكلاية، وإنما أصل الكلاية من أجل النظر، وقد يكون الرجل كاليًا من غير نظر، ولكنه **لا يخلو أن يكون من ذوي الأعين**))[2].

وهذه الطريقة معتبرة ويأمن المكلف من الوقوع في الزلل، وقد أغفلها العميري واعتبر النظر في النص والسياق له؛ فقد ترجم بقوله: **ضابط نصوص الصفات**: وذكر أن هذا الضابط ((**مركب من قيدين:**

---

[1] – شرح العقيدة الواسطية (١/٢٧٣).

[2] – نقض الدارمي على المريسي (٢/٨٣١).

الأول: أن يكون النص متضمنًا لأحد المسالك الثلاثة التي ذكرناها. **الثاني**: أن يكون سياقه دالًا على إثبات الصفة))[1].

ولا شك أن هذه الطريقة هي الأصل، ولكن لا تستقيم إلا بالنظر في منهج السلف والأئمة، ولهذا يقول الشاطبي: ((والمجتهد متى نظر في دليل على مسألة، احتاج إلى البحث عن أمور كثيرة لا يستقيم إعمال الدليل دونها، والنظر في المتقدمين قاطعٌ لاحتمالات حتماً))[2].

---

[1] – العقود الذهبية (١/٣٣٠-٣٣٣).

[2] – الموافقات (٣/٧٧).

الثالث: **آية صفة النزول**:

ذكر العميري استدلال شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله تعالى:

﴿ وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [الفرقان: ٢٥] ثم قال:

((والظاهر أن هذه الآية **لا تدل على صفة الإتيان، والاستدلال بها على صفة الإتيان غير دقيق**، لأن غاية ما فيها أن الملائكة تنزل، وليس فيها إخبار عن نزول الله سبحانه وتعالى أو مجيئه))[١].

التعليق:

هذا من عدم فقهه لمقاصد الأئمة، وشيخ الإسلام قد اتبع الإمام الدارمي[٢] في الاستدلال بها على صفة النزول؛ فيقول: ((علم بما قصَّ الله من الدليل، وبما حدَّ لنزول الملائكة يومئذ، أن هذا إتيان الله بنفسه يوم القيامة ليلي محاسبة خلقه بنفسه، لا يلي ذلك أحد غيره، وأن معناه مخالف لمعنى إتيان القواعد، لاختلاف القضيتين))[٣].

قال الشيخ صالح آل الشيخ: ((وجه الدلالة أن تشقق السماء بالغمام هو **مقدمة ذلك النزول**، كما بينت ذلك السنة))[٤].

---

١ – العقود الذهبية (١/٤٠٣).

٢ – درء تعارض العقل والنقل (٢/٦٩).

٣ – النقض على المريسي (ص١٢٢).

٤ – شرح العقيدة الواسطية (١/٢٢٩).

وقال: ((أن فيها إيذان بنزول الله وذلك دال على نزوله] فتكون الآية من آيات الصفات بهذا المعنى))[1].

والمعنى: أن المورد لهذه الصفات – الإتيان والمجيء والنزول– واحد وهو يوم القيامة، فقرن الله إتيانه بإتيان الملائكة، ومجيئه بمجيئهم على جهة التصريح، ونص على نزولهم وأبهم نزوله؛ بما يشعر ثبوته ضرورةً!

---

[1] – شرح العقيدة الواسطية (١/٢٣٨).

الرابع: حديث ناقصات عقل ودين:

ويلتحق بذلك قول العميري: ((هناك حديث اشتهر الاستدلال به عند عدد من أئمة أهل السنة والجماعة، وهو قوله: « **نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ**».

والاستدلال بهذا الحديث على هذا الأصل محل تردد؛ لأن النقصان في هذا الحديث ليس المراد به نقصان الإيمان في قلب النساء من حيث هو، وإنما المراد به نقصان الإيمان فيما يجب عليهن... والبحث في هذا الأصل إنما هو باعتبار ما يقوم في القلب لا باعتبار ما يتعلق بالمكلف من الواجبات والتشريعات، **وبناء عليه فالاستدلال بهذا الدليل ليس دقيقًا**، ونحن ولله الحمد لدينا غنية في نصوص كثيرة تثبت هذه الحقيقة من غير أن نضطر إلى أن **نستدل بهذا النص المشكل في دلالته**))[1].

التعليق:

الأول: قوله: (والاستدلال بهذا الحديث على هذا الأصل **محل تردد.. وليس دقيقًا**) فلا شك أنه كذلك عند العميري؛ وأما عند العلماء فليس الأمر كذلك؛ يقول الإمام البغوي (٥١٠): ((يزيد

---

[1] – العقود الذهبية (٢/٢٨٥).

بالطاعة، وينقص بالمعصية على ما نطق به القرآن في الزيادة، **وجاء في الحديث بالنقصان في وصف النساء**))[1].

الثاني: قوله: (من غير أن نضطر إلى أن **نستدل بهذا النص المشكل في دلالته**)، فهذا تقوُّلٌ على الشريعة؛ وعلى العلماء؛ إذ الإشكال ليس في النص، ولا عند أهل العلم، وإنما عند العميري!

الثالث: قوله: (ونحن ولله الحمد لدينا غنية في نصوص كثيرة تثبت هذه الحقيقة)، ليس كذلك؛ وإلا فأين النصوص الكثيرة التي تنصُّ على النقصان؟

الرابع: أن العميري عنده قصور في هذا لباب؛ وإلا فقد أشار إلى أن النقصان في الحديث إنما هو النقصان النسبي؛ لا الحقيقي.

وعليه: فإذا وَصَفت الشريعة إيمان النساءِ بالنقصان النسبي عند فوات الطاعات من غير عذر - بل في حال كونهن مأجورات- فمن باب أولى يتحقق النقصان في المعصية.

فكيف يكون الاستدلال به مشكلًا!

---

[1] - شرح السنة (٣٩/١).

التخليط في مسألة الإعذار بالجهل بين المسائل الظاهرة والخفية

يقول العميري: ((ذكر ابن تيمية أن ما في الواسطية هو **أصول المسائل العقدية التي يقوم عليها دين المسلمين**.. فابن تيمية إذن يعتقد أن ما ذكره في هذه العقيدة هو **من القضايا الظاهرة جدًا في دين المسلمين**، ثم مع ذلك كله يصرح بإعذار المخالف فيها.. **وهذا يدل على سعة الإعذار عند ابن تيمية**، ويدل على خطأ من نسب إلى ابن تيمية **أنه لا يعذر في المسائل الظاهرة، فهل هناك ظهور أكثر من الظهور الذي شرحه ابن تيميه في هذه الرسالة**.. وهذا دليل على أن ابن تيمية يعذر بالجهل والتأويل **حتى في المسائل الظاهرة**))[١].

التعليق:

الأول: أنَّ وصفَ ما قرره ابن تيمية في العقيدة الواسطية يعد من المسائل الظاهرة التي يقوم عليها دين المسلمين، فيه نظرٌ، فضلًا عن نسبة الإعذار فيها!

فإن مسائل الاعتقاد وعلى خصوصها الأسماء والصفات ليست من المسائل الظاهرة كمسائل التوحيد وإفراد الله بالعبادة، والإيمان

١ - العقود الذهبية (١/٢٢-٢٣).

بالرسول، واتباع ملته، التي هي أصل الدين الذي يقوم عليه دين المسلمين!

وأما باب الأسماء والصفات وغيرها من مسائل الاعتقاد مما حصل فيها خلاف بين أهل القبلة؛ ليست في الظهور كمسائل التوحيد -كما سبق- ولا يمنع في بعض مواردها الظهور المتعلق به التكفير، كما هو معلوم في بابه!

قال الإمام الشافعي: ((فإن هذه المعاني التي وصف اللَّه بها نفسه ووصفه بها رسوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مما لا يدرك حقيقته بالفكر والروية فلا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها))[1].

ونقله عنه أبو جعفر الطبري بقوله: ((فإن هذه المعاني التي وصفت، ونظائرها، مما وصف الله عز وجل بها نفسه، أو وصفه بها رسوله صلى الله عليه وسلم مما لا تدرك حقيقة علمه بالفكر والروية، ولا نكفر بالجهل بها أحداً إلا بعد انتهائها إليه))[2].

وأما المسائل الظاهرة المتعلقة بالتوحيد والشرك والتي هي أصل الدين؛ فيقول البربهاري: ((ولا نخرج أحدًا من أهل القبلة من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله ... **أو يذبح لغير الله**، أو يصلي لغير الله،

[1] - طبقات الحنابلة (١/٢٨٤).

[2] - التبصير في معالم الدين (ص١٣٩).

فإذا فعل شيئًا من ذلك فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام))[1].

فنصَّ على أن الذبح لغير الله موجب للكفر.

وقال ابن عقيل الحنبلي: ((لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام، عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم، **وهم كفار عندي بهذه الأوضاع**، مثل: تعظيم القبور وإكرامها بما نهى الشرع عنه، من **إيقاد النيران وتقبيلها وتخليقها**، وخطاب الموتى بالألواح، وكتب الرقاع فيها يا مولاي: افعل بي كذا وكذا، **وأخذ تربتها تبركًا**، وإفاضة الطيب على القبور، وشد الرحال إليها... اقتداء بمن عبد اللات والعزى))[2].

ولهذا تأمل التفريق بين مسائل الشرك، وبين هذه المسائل العقدية، فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن الله تعالى فوق العرش لما وقعت محنتهم، أنا لو وافقتكم كنت كافرًا؛ لأني أعلم أن قولكم كفر وأنتم عندي لا تكفرون؛ لأنكم جهال، وكان هذا خطابًا لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم

---

[1] - شرح السنة، للبربهاري (ص٦٤).

[2] - ينظر: تلبيس إبليس، لابن الجوزي (ص٤٨٣).

وأمرائهم، وأصل جهلهم شبهات عقلية حصلت لرؤوسهم في قصور من معرفة المنقول الصحيح، والمعقول الصريح الموافق له))[1].

وأما قضية توحيد العبادة والشرك؛ فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((ومنهم من يطلب من الميت ما يطلب من الله، فيقول: اغفر لي، وارزقني، وانصرني، ونحو ذلك، كما يقول المصلي في صلاته لله تعالى، إلى أمثال هذه الأمور التي لا يشك من عرف دين الإسلام أنها مخالفة لدين المرسلين أجمعين، فإنها من الشرك الذي حرمه الله ورسوله، بل من الشرك الذي قاتل عليه الرسول - صلى الله عليه وسلم- المشركين، **وأن أصحابها إن كانوا يعذرون بالجهل، وأن الحجة لم تقم عليهم، كما يعذر من لم يبعث إليه رسول** كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء: ١٥]، **وإلا كانوا مستحقين من عقوبة الدنيا والآخرة ما يستحقه أمثالهم من المشركين**، والذين يؤمنون بالرسول، إذا تبين لأحدهم حقيقة ما جاء به الرسول، **وتبين أنه مشرك، فإنه يتوب إلى الله، ويجدد إسلامه، فيسلم إسلامًا يتوب فيه من هذا الشرك**))[2].

---

[1] - الرد على البكري (٢/٤٩٤).

[2] - قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق (ص٧٠).ذ

فتأمل: فقد سماهم مشركين، ومتى ما علم الواحد منهم على طريق الأعيان كونه مشركًا، تاب وجدد إسلامه!

بينما العميري يرى عذره بالجهل، واسم الإسلام عليه باقيًا!

والمحصل: أن العميري يحاول أن يصف هذا الباب بهذه العبارات: **(أصول المسائل العقدية التي يقوم عليها دين المسلمين)**، **(من القضايا الظاهرة جدًا في دين المسلمين)**، **(فهل هناك ظهور أكثر من الظهور الذي شرحه ابن تيميه في هذه الرسالة)**!

كل ذلك التهويل ليصل إلى الإعذار بالجهل مطلقًا!

التخليط في الصفات الفعلية

يقول العميري: ((القسم الثاني: **صفات اختيارية** وهي الصفات التي يتصف الله بأفرادها بإرادته واختياره ومشيئته المتجددة؛ **فالمتعلق بالإرادة والاختيار أفراد تلك الصفات وليس جنسها؛ إذ جنسها لم يزل الله متصفًا بها.**

إن الصفات الفعلية هي ذاتية أيضًا من جهة جنسها، فجنس الصفات الفعلية لا ينفك عن ذات الله تعالى، فهي صفات ذاتية من هذا الوجه))[1].

ويقول: ((الأصل الكلي في إثبات الصفات الاختيارية، أن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن الله تقوم به الصفات الاختيارية، وأنه يتصف بأفرادها بحسب تجدد متعلقاتها، وكل ذلك باختياره ومشيئته))[2].

التعليق:

الأول: لا شك أن الصفات الفعلية تقوم بذات الله بمشيئته واختياره؛ وإذا كانت كذلك فهي متجددة؛ ولكن ماذا يريد بقوله: **(فجنس الصفات الفعلية لا ينفك عن ذات الله تعالى)**؟

---

[1] – العقود الذهبية (١/١٢٣).

[2] – العقود الذهبية (١/٣٧٦).

وهو موضع فيه اشتباه عند العميري:

فأحدهما: إن كان مقصوده بالجنس **صفة الفعل** في أصلها، فالأمر كذلك؛ فإن من أسماء الله (**الْفَعَّالُ**): وهو اسم مبني لمبالغة الفعل، فهو يجري في ضروب من صفاته - عز وجل[1].

ومعناه الفاعل فعلًا بعد فعل كُلَّما أراد فعل، وليس كالمخلوق الذي إن قدر على فعل عجز عن غيره[2].

فجميع آحاد صفات الأفعال المحضة؛ - كالإِتْيَان، وَالْمَجِيء، وَالنُّزُول إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَالِاسْتِوَاء عَلَى الْعَرْشِ، وَالضَّحِك، وَالْفَرَح[3]، والتجلِّيّ [4]، والعَجَب، والبُغْض، والسَخَط، والكُرْه، والرِّضَا[5] ونحوها- راجعة إلى أصل واحد قديم وهو الفعل؛ ولذلك يقال: **إن الله لم يزل فَعَّالًا لما يريد!**

والآخر: وإن كان مقصوده أن هذه الصفات لها جنس قديم من نفسها — والحالة هذه- فهو كلام غريب؛ إذ معنى ذلك: أن **الاستواء**

---

[1] - اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم الزجاجي (ص:١٥٢).

[2] - المنهاج في شعب الإيمان، للحليمي (١/١٩٨).

[3] - شرح السنة، للبغوي (١/١٦٨).

[4] - الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية، لابن قتيبة (١/٥٣).

[5] - الاقتصاد في الاعتقاد، للمقدسي (ص١٢٠-١٢٣).

على العرش صفة فعلية حادثة باعتبارها فردًا واحدًا، وجنسه القديم هو **صفة الاستواء** التي لا تنفك عن ذات الله**!**

ولهذا لما كان هذا اللبس عنده مقصودًا قال: ((فإن قيل: كيف يكون الاستواء على العرش قديم النوع، وهو متعلق بمخلوق حادث؟

قيل: هناك فرق بين البحث في **صفة الاستواء من حيث هي، وبين البحث في صفة الاستواء على العرش، فالاستواء على العرش فرد من أفراد صفة الاستواء من حيث هي،** فقد يكون الله تعالى مستويًا على أمر آخر قبل خلق العرش نحن لا نعلمه))[1].

فهو يثبت أن الاستواء بعينة قديم النوع حادث الآحاد**!**

وهذا اللبس عنده إنما كان من جهة عدم التفريق بين **الصفات الفعلية المحضة،** وبين بعض الصفات التي تكون قديمة النوع حادثة الآحاد؛ كالكلام والإرادة**!**

ومن جهة أخرى: التخليط في فهم كلام العلماء حين وصفوا الصفات الفعلية **بكون جنسها قديمًا**، فظن أن هذا الجنس يجري في **الصفات الفعلية المحضة**، كما يجري في الصفات التي يقال لها ذاتية باعتبار وفعلية باعتبار، أو قديمة النوع، حادثة الآحاد.

[1] – العقود الذهبية (١/١٢٦).

ولهذا فالتقسيم للصفات – حتى يستبين الأمر بوضوح– ثلاثة أقسام: **الأول**: صفات ذاتية محضة؛ كالعلم والحياة والوجه ونحو ذلك.

الثاني: صفات فعلية محضة، كالنزول والمجيء، والغضب ونحوها.

الثالث: صفات ذاتية باعتبار، وفعلية باعتبار، كالكلام والإرادة ونحوها.

وهذا النوع الثالث: يقال قديم النوع حادث الآحاد؛ قال الإمام أحمد-: ((إن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء))[1]. ويقول الإمام البخاري: ((إن الله يتكلم كيف شاء))[2].

ويقول ابن حجر: ((والخامس: إنه كلام الله غير مخلوق، إنه لم يزل يتكلم إذا شاء، نص على ذلك أحمد، وافترق أصحابه فرقتين:

منهم من قال: هو لازم لذاته، والحروف والأصوات مقترنة لا متعاقبة ويسمع كلامه من شاء، وأكثرهم قالوا: إنه متكلم بما شاء متى شاء، وأنه نادى موسى – عليه السلام– حين كلمه، ولم يكن ناداه من قبل))[3].

---

[1] – الرد على الجهمية والزنادقة، لأحمد (ص:١٣٩).

[2] – خلق أفعال العباد، للبخاري (ص:٥٣).

[3] – فتح الباري، لابن حجر (٤٩٣/١٣).

ويقول علي بن سليمان المرداوي (ت٨٨٥): بعد نقله عن ابن تيمية أقوال الطوائف في كلام الله - تعالى- وهي تسعة أقوال، ثم قال في الآخر منها: ((التاسع: أن يقال: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، بكلام يقوم به، وهو يتَكَلَّم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا، وهذا القول هو المأثور عن أئمة الحديث والسنة. انتهى ملخصًا.

ثم قال المرداوي: ومن أعظم القائلين بهذا القول الأخير الإمام أحمد، فإنه قال: " لم يزل الله -تعالى- متكلِّمًا كيف شاء بلا تكييف"، وفي لفظ: "إذا شاء"))[1].

وهذا أصل ظاهر لا إشكال فيه؛ وحقيقة هذا النوع من الصفات؛ أن كلام الله قديم وحادث؛ وإرادة الله قديمة وحادثة.

فلا يقال: إن الاستواء قديم وحادث، ولا إن النزول قديم وحادث، وهكذا!

الثاني: أن قوله: (**فالاستواء على العرش فرد من أفراد صفة الاستواء من حيث هي**)، حقيقته: أن الاستواء قديم النوع، حادث الآحاد!

---

[1] - التحبير شرح التحرير، للمرداوي (١٣١٢/٣).

فهو ينص أن الاستواء في نفسه صفة قديمة، وهو ما يعبِّر عنها بـ(**الجنس أو النوع**)، وأما آحاد هذا الاستواء وأفراده فهي كثيرة، ومنها الاستواء على العرش.

وبهذا تصير أعيان صفات الأفعال - كالاستواء، والنزول، والمجيء، والإتيان، والرضا، والغضب، والمحبة، والبغض وغيرها- **ذاتية قديمة لا تنفك عن ذات الله**؛ وهو ما نصَّ عليه بقوله في مطلع كلامه: (**فجنس الصفات الفعلية لا ينفك عن ذات الله تعالى**)!

ولا شك أن هذا خطأ فاحش، لعدم التمييز بين حقيقة (**النوع والجنس**) وبين (**الآحاد والأفراد**)!

بل يقول: ((إن استواء الله تجدَّد بعد خلق السموات والأرض كما أخبرنا الله، **فهو ليس فعلًا قديمًا**))[1].

فهو ينصُّ أن استواء الله على العرش ليس قديمًا؛ لكونه فردًا آحادًا، بينما نوعه وجنسه قديم، أي إن الله موصوف بالاستواء منذ القدم.

ويتضح الأمر بجلاء فوق ما ذكر، فيقول: ((فيتجدد فرد من أفراد المحبة، فهذا المعنى - وهو محبة من دخل في الإسلام- متجددة

[1] - العقود الذهبية (١/٣٩٧).

باعتبار فردها لا باعتبار جنس المحبة، **فجنس المحبة لا ينفك عن ذات الله** سبحانه وتعالى))[1].

فهو ينص على أن الجنس هو عين الصفة الفعلية، لا أصلها وهو **(الفعل)**!

ويقول – عن صفة المحبة–: ((وهي صفة اختيارية **يتصف الله بجنسها منذ القدم**، ويتصف بأفرادها المتجدد بتجدد متعلقاتها..))[2].

ويقول: ((ومذهب أهل السنة والجماعة: أن الغضب صفة حقيقية قائمة بذات الله، قديمة الجنس، متجددة الآحاد والأفراد..))[3].

وقال: ((إن الرضا صفة حقيقة قائمة بذات الله تعالى **قديمة الجنس، متعددة الاحاد والافراد**..))[4].

وكل ذلك تخليط على ما سبق بيانه؛ يقول الشيخ البراك: ((وأما الصفات الفعلية فلا يصح وصفها بالقدم مطلقاً؛ لأنها تابعة لمشيئة الله عز وجل، وما كان تابعاً لمشيئة الله تعالى فلا يكون قديماً.

---

[1] – العقود الذهبية (١٢٣/١).

[2] – العقود الذهبية (٣٩١/١).

[3] – العقود الذهبية (٤٠٢/١).

[4] – العقود الذهبية (٣٩٧/١).

نعم يقال في جنس الفعل: إنه قديم النوع، ولكنه حادث الآحاد، وكذلك الكلام.

فيقال: إنه تعالى لم يزل فعالاً لما يريد، ولم يزل متكلماً إذا شاء، وأما آحاد الكلام والأفعال فهي حادثة بمشيئة الله))[1].

ومفاده: أن جميع أفراد الأفعال راجعة إلى أصلها وهي الصفة الفعلية ذاتها؛ فيقال: الاستواء حادث، ونوعه (**الفعل**) قديم، والنزول حادث، وجنسه (**الفعل**) وهو قديم؛ لأن الله لم يزل فعالًا لما يريد.

الثالث: قوله: (**فقد يكون الله تعالى مستويًا على أمر آخر قبل خلق العرش نحن لا نعلمه**)، تخرُّص في علم الغيب، وتشقيق له بمثل هذه الاحتمالات؛ إذ الأصل فيها التوقيف.

ثم يقال: وهل هناك شيء خلقه الله قبل العرش، حتى يقال: قد يكون الله استوى عليه؛ وفي الحديث: « **كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**». وفي رواية «**كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ**»[2].

ولا يخفى أن أهل العلم اختلفوا في أيهما خُلِقَ قبلُ، هل العرش أم القلم، والمسألة معروفة، حتى نظمها ابن القيم بقوله:

الناس مختلفون في القلم الذي ..كتب القضاء به من الديان

---

[1] – شرح الرسالة التدمرية (ص٢٧٩).

[2] – صحيح البخاري رقم (٣١٩١) و(٧٤١٨) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه.

هل كان قبل العرش أو هو بعده .. قـولان عند أبي العلا الهمداني
والحق أن العرش قبل لأنه ... قبـل الكتابـة كـان ذا أركـان
وكتابة القلم الشريف تعقبت ... إيجاده من غير فصل زمان[1].

ولو قدر أن القلم قبل العرش، فهل يصح أن يقال: يحتمل أن يكون الله استوى عليه؟

أليس هذا يشبه قول المعتزلة ونحوهم حين فسروا الاستواء بالاستيلاء والملك والاحتواء، حتى يصدق عندهم أن الله مستوى على القلم وغيره من المخلوقات!

كل ذلك ضرب من المحال والتخرُّص، والخوض في تفاصيل علم الغيب بما لم يرد به التوقيف!

ثم كيف يثبت أن لصفة الاستواء أفرادًا في الأزل، في الوقت الذي يقول: ((**الاستواء معنى خاص متعلق بمخلوق معين، وهو العرش**))[2].

فهذا إقرارٌ منه أن الاستواء مخصوص بالعرش، بما يقطع نفيَ احتماله لغيره، فتأمل إلى هذا التضارب والاضطراب!

---

[1] – الكافية الشافية (ص٦٥).

[2] – العقود الذهبية (٥١٣/٢).

وصلةٌ لما ذُكِر: يقول العميري: ((ومعنى قدم الكلام أنه ما من كلام لله تعالى إلا وقبله كلام، وهكذا إلى ما لا بداية، **وكذلك الحال في كل الصفات التي يقال لها قديمة النوع**))[1].

قال: وينقل ابن تيمية الاتفاق على ذلك فيقول: ((فإن الأئمة والسلف اتفقوا على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، بل هو الذي تكلم به بقدرته ومشيئته، لم يقل أحد منهم إنه مخلوق، ولا إنه قديم))[2].

التعليق:

الأول: ليس هناك مناسبة صريحة بين تقريره وتقرير ابن تيمية، فتأمل؛ بل هذا نوع تخليط في النقل، والاستشهاد.

الثاني: قوله: **(وكذلك الحال في كل الصفات التي يقال لها قديمة النوع)**؛ سبق أن هذا الإطلاق عنده مشكل؛ وعليه:

فإن أراد به الصفات الذاتية التي تكون فعلية باعتبار كصفة الكلام، فنعم.

---

[1] - العقود الذهبية (٥٦١/١).

[2] - منهاج السنة النبوية (٤١٦/٥).

وأما إن أراد الصفات الاختيارية المحضة - والحالة هذه- فهو مشكل غير مسلم له به؛ ولهذا يقول: ((**والأقرب أن كل الصفات الاختيارية جنسها قديم، وأفرادها حادثة**))[1].

ومراده بقوله (جنسها قديم)؛ أعيان الصفات - كالاستواء والنزول ونحوها- لا أصلها وهو الفعل.

فعنده الاستواء قديم النوع حادث الآحاد؛ والنزول قديم النوع حادث الآحاد، وهكذا!

ويوضحه قوله – في صفة العفو-: ((مذهب أهل السنة والجماعة في هذه الصفة أنها قديمة الجنس متجددة الأفراد، **فالله متصف بالعفو منذ القدم ويتجدد عفوه بذاته** بتجدد من يستحق ..))[2].

فطريقته مطردة، فإذا قال : قديمة الجنس، يريد الصفة نفسها، لا أصلها وهو (**الفعل**)! من غير تفريق بين صفة وأخرى!

ولهذا يصح أن يقال: إن الله لم يزل فعالًا، ولا يصح أن يقال: إن الله لم يزل مستويًا، نازلًا، جائيًا ..!

---

[1] – العقود الذهبية (١/١٢٥).

[2] – العقود الذهبية (١/٤٥٧).

التخليط في تقسيم الصفات

يقول العميري: ((والمتأمل في مسالك العلماء في تقسيم الصفات الإلهية يجدها مختلفة؛ فمنهم من يقسمها إلى قسمين: **ذاتية وفعلية**.

ومنهم من يقسمها إلى ثلاثة أقسام: الأول: **ذاتية**، والثاني: **فعلية**، والثالث: **ذاتية فعلية**؛ كالكلام والإرادة وغيرهما.

وتحرير النظر في هذه القضية مبني على مسألة أخرى، وهي: **هل كل الصفات الاختيارية قديمة النوع متجددة الأفراد؟**

فمقتضى قول من ذكر الأقسام الثلاثة أنها ليست كذلك، ومقتضى قول من اقتصر على القسمين كذلك.

والأقرب أن كل الصفات الاختيارية جنسها قديم، وأفرادها حادثة))[1].

التعليق:

الأول: أن هذا التقسيم الذي نقله عن العلماء إنما هو نوعُ اصطلاحٍ من جنس اختلاف العبارة، وليس له حقيقة حتى يفرع عليه مثل هذه اللوازم.

---

[1] – العقود الذهبية (١/١٢٥).

فالتقسيم الأول هو عين التقسيم الثاني؛ إذ أن أصحاب التقسيم الثنائي لا ينكرون أن تكون الصفات الفعلية قديمةً باعتبار نوعها وجنسها، وحادثةً في آحادها وأفرادها، ولا يفهم من طريقتهم إنكار هذا القدر من التفصيل!

ولكن هذه الأفعال المحضة قِدَمُها ليس بأعيانها؛ وإنما أصلها وهو الفعل، فلم يزل الله فعالًا لما يريد.

الثاني: أن العلماء الذين يقسمون الصفات إلى قسمين هو الأصل، ثم يفرعون منه النوع الثالث وهو قولهم: **(ذاتية فعلية)**، أو **(قديم النوعِ حادث الآحاد)**؛

يقول الشيخ العثيمين: ((الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية، وفعلية.

فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متصفًا بها، كالعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة، ومنها الصفات الخبرية: كالوجه واليدين والعينين.

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون **الصفة ذاتية فعلية باعتبارين** كالكلام، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية، لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلمًا، وباعتبار آحاد

الكلام صفة فعلية، لأن الكلام يتعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء بما شاء))[1].

وتقريره يفيد أمرين:

الأول: أن الأصل في هذ التقسيم، القسمة الثنائية، وأما الصفات الجامعة بين الاعتبارين كالكلام ونحوه، فهو تفريع عنه، ولو قيل بجعله قسمًا ثالثًا فهو نوع اصطلاح مقبول، وليس بحقيقة اختلاف**!**

الثاني: أن هذا النوع الذي يصح جعلُه قسمًا ثالثًا، يختلف عن الصفات الفعلية المحضة؛ كالاستواء والنزول والمجيء ونحوها.

ولهذا خصها الشيخ بوصف يختلف عن صفات الأفعال المحضة، ولولا اختصاصها لدخلت في صفات الأفعال.

وبهذا يدرك التفريق الدقيق في كلام العلماء حين يصفون هذا القدر من الصفات ذات الاعتبارين كـ(الكلام)، بكونه قديمَ النوع حادثَ الآحاد، أو ذاتية باعتبار، وفعلية باعتبار!

وبين صفات الأفعال المحضة كـ(الاستواء والنزول.. إلخ)، التي يعبر عنها بكونها صفات حادثة، أصلها قديم.

فهذا النوع لا يوصف بكونها ذاتية باعتبار، وفعلية باعتبار!

---

[1] – القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص٢٥).

وإنما هي صفات فعلية حادثة، أصلها القديم الذي تعود إليه هو الفعل؛ حتى يصح أن يقال: لم يزل فعَّالًا لما يريد!

وبذلك فقول العميري: (فمقتضى قول من ذكر الأقسام الثلاثة أنها ليست كذلك) ضرب من الوهم لا حقيقة له!

بل إن حقيقة ذكر هذا النوع الثالث (**ذاتية فعلية**)، إنما باعتبار الصفة الواحدة في نفسها، وليس المراد عموم الصفات الفعلية المحضة.

وتوضيحُه: أن كلام الله في نفسه قديم النوع حادث الآحاد، أي أن عين كلام الله يوصف بكونه قديمًا، وحادثًا، وكذا بكونه ذاتيًا، وفعليًا.

ولا يقال: استواء الله قديم وحادث، ولا نزول الله قديم وحادث،

ولا يقال: إن الاستواء صفة ذاتية باعتبار، وفعلية باعتبار، وكذا سائر الأفعال المحضة، كالنزول، والمجيء ونحوها. **فتأمل!**

ولهذا من الغلط الذي وقع فيه العميري استدلاله بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية – في فهمه الخاطئ لهذه القضية، والتي لم يقل بها أحد– وليس الأمر كذلك، فيقول ابن تيمية: «وجمهور أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام، يقولون: بل هنا قسم ثالث قائم بذات الله متعلق بمشيئته وقدرته، كما دلت عليه النصوص الكثيرة.

ثم بعض هؤلاء قد يجعلون نوع ذلك حادثاً، كما تقوله الكرامية، وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فإنهم لا يجعلون النوع حادثاً، بل قديماً، ويفرقون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفراده))[1].

وهذا القسم الثالث الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية هو فيما يقابل قولي أهل التعطيل وهما:

قال ابن تيمية: ((الجهمية المحضة من المعتزلة ومن وافقهم، يجعلون هذا كله مخلوقاً منفصلاً عن الله تعالى.

والكلابية ومن وافقهم، يثبتون ما يثبتون من ذلك: إما قديماً بعينه لازماً لذات الله، وإما مخلوقاً منفصلاً عنه))[2].

فالكلام نص صريح في أن أهل الحديث يثبتون قدم النوع، وحدوث الأفراد، وليس في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ما يدعيه العميري بقوله: ((والأقرب أن كل الصفات الاختيارية جنسها قديم وأفرادها حادثة، وكلام ابن تيمية في هذه المسألة كثير..))[3].

---

[1] – درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٤٧–١٤٨).

[2] – درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٤٧–١٤٨).

[3] – العقود الذهبية (١/١٢٥).

فلا يوجد في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية أن أعيان الأفعال المحضة - كالاستواء، والنزول، والمجيء ونحوها- قديمة وحادثة، وذاتية وفعلية، **فتأمل!**

وليس الإشكال في ظاهر هذه التراكيب؛ وإنما في التخليط بين **جنس الفعل ونوعه القديم، وبين أفراده وآحاده الحادثة المتجددة،** على ما سبق بيانه.

ولهذا فأهل العلم حين فرَّعوا على أصل التقسيم **(الثنائي)** النوع الثالث؛ وهو أن من الصفات ما تكون ذاتية باعتبار وفعلية باعتبار، ليس هو الصفات الفعلية المحضة، وإنما مقصودهم الصفات التي يصح التعبير عنها بالاعتبارين؛ كالكلام والإرادة.

إدخال بعض الصفات في بعض

يقول العميري: ((ما من صفة من صفات الله الاختيارية، إلا ويمكن أن تندرج ضمن نوع قديم من الصفات، فمغفرة الذنوب يمكن أن تندرج ضمن صفة الرحمة والعفو ونحو ذلك))[1].

التعليق:

وهذا تخليط آخر؛ وهو إدخال بعض الصفات في بعض على خلاف طريقة القرآن ومنهج السلف!

ومقصوده بذلك أن آحاد الأفعال كالاستواء والنزول والمحبة ونحوها هي حادثة الآحاد، وفي الوقت نفسه فهي قديمة النوع بأعيانها؛ وهذا القدم تارة باعتبار عينها كما نصَّ في صفة الاستواء.

وتارة باعتبار تداخلها في بعض الصفات القديمة بحسب زعمه.

وأما تمثيله بتجدد المغفرة (**الحادثة**) واندماجها ضمن صفة الرحمة والعفو (**القديمة**)، ففيه إشكالان:

الأول: أن هذا الاقتضاء ليس مرادًا للعلماء في تقريرهم حينما يقولون: (إن جنس الصفات الفعلية قديمٌ)!

---

[1] - العقود الذهبية (١/١٢٠-١٢١).

وإنما مرادهم أن كل صفة اختيارية محضة فجنسها صفة الفعل، والله لم يزل ولا يزال فعالًا لما يريد!

وأما الصفات (**الذاتية الفعلية**)؛ فهي قديمة النوع والجنس، حادثة الآحاد والأفراد في أعيانها، لا باعتبار عموم الفعل؛ كصفة الكلام؛ ولهذا انعقد إجماع السلف على ذلك، كما سبق التنصيص عن الإمام أحمد والبخاري.

الثاني: صلة لهذا المبحث يقول العميري: ((وهذه الآيات تضمنت الإشارة إلى صفة الغضب ومثيلاتها، وهي السخط، والأسف، والكره، والمقت – وهو أشد البغض– فهذه الآيات تضمنت **خمس معان ترجع إلى صفة الغضب**))[1].

فقوله: (**ترجع إلى صفة الغضب**)، حقيقته ثبوت الترادف في معاني الصفات؛ وحقيقة الترادف في نفسه مشكل، فكيف بصفات الله تعالى.

فهذه الطريقة خلاف طريقة السلف في كونهم يثبتون كل صفة على جهة الاستقلالية، حتى وإن كان بين تلك الصفات قدرٌ من الاشتراك في المعنى، إلا أنهم لا يقولون بالترادف.

---

[1] – العقود الذهبية (١/ ٤٠١).

فيثبون صفة الكلام، وصفة القول، كما يثبتون صفة المجيء وصفة الإتيان؛ وذلك أن كمال الصفات غيبي فلا يتأتى إلا بإثبات كل صفة لوحدها؛ يقول الشيخ يوسف الغفيص: ((لا يقال: إن المجيء هو الإتيان، أو الإتيان هو المجيء، وأن هذا من باب الترادف، والصواب – كما أسلفت– أن يقال: إن الله سبحانه وتعالى يتصف بالمجيء، ويتصف بالإتيان، ولا يجوز أن يقال: إن هذا مرادف لهذا؛ **لأن تمام المعاني اللائقة به سبحانه وتعالى هي من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله**))[1].

وهذه الطريقة التي استعملها العميري هي شبيهة بقول الأشاعرة، في كونهم يرجعون كثيرًا من الصفات إلى الإرادة، قال الباقلاني: ((.. وأن **جميع هذه الصفات راجعة إلى إرادته في عباده ومشيئته**، لا إلى غضب يغيره، ورضى يسكنه طبعاً له، وحنق وغيظ يلحقه، وحقد يجده؛ إذ كان سبحانه متعالياً عن الميل والنفور))[2].

---

[1] – شرح الواسطية (٥/٩).

[2] – الإنصاف، للباقلاني (ص٥)، وانظر: رسالة إلى أهل الثغر، للأشعري (ص:٢٣١)، والأسماء والصفات، للبيهقي (٢/٤٨٠).

تسميته لصفات الأفعال بالصفات المعنوية

يقول: ((إن مشكلة الأشاعرة ليست في الصفات الخبرية حتى يقال: إنها لا تثبت إلا بالخبر فقط، وإنما مع عدد كبير من **الصفات المعنوية**؛ **كصفة المحبة والرضى والغضب وغيرها**؛ وهذه الصفات يمكن الاستدلال عليها بالعقل؛ فلا فرق بين ما اثبتوه وبين ما نفوه))[١].

التعليق:

لا يخفى أن هذه الصفات هي معانٍ من حيث هي، لكن لا يصح تسميتها بالصفات المعنوية؛ وإنما هي صفات فعلية متعلقة بمشيئة الله واختياره، والأشاعرة ينكرون صفات الأفعال، ولهم في إنكارها طريقان: **الأول**: تفسيرها بالإرادة. **الثاني**: تفسيرها بالمخلوقات المنفصلة.

فهذا الجنس من الصفات فالأشاعرة لا يسمونه بـ(**صفات المعاني**)، ولا بـ(**الصفات المعنوية**)!

وإنما يسمونه بـ(**الحوادث**)، وأن الله لا تحله الحوادث!

والعميري يسمي الأفعال بالصفات المعنوية وينسبها للأشاعرة، فوقع في خطأين فتأمل!

---

١ - العقود الذهبية (١/١٢٠-١٢١).

صفة القرب

يقول العميري: ((يعتقد أهل السنة والجماعة أن القرب من الصفات الاختيارية التي تقوم بذات الله، وهي من جنس صفة النزول، وأنها أخص منه.

القرب الذي ثبت لله نوعان:

النوع الأول: **القرب الذاتي**: معنى ذلك أن الله تعالى يقرب بذاته متى شاء، وهو قرب اختياري.. ويدل على هذا النوع عدد من الأدلة: ... **الثالث**: اسم الله القريب، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: ٥٠].

النوع الثاني: **القرب بالصفات**: ومعنى ذلك أن الله تعالى قريب من عباده بما قام به من علم، وقدرة، وإحاطة))[١].

التعليق:

الأول: أن هذا التأصيل لصفة القرب وحصرها بالقرب الفعلي الاختياري، تأصيل قاصر؛ لأن من معاني القرب ما يتعلق بذات الله تعالى، كالعلم، والإحاطة والسلطان وغير ذلك.

والأدلة في ذلك جاءت على هذين المعنيين:

---

[١] – العقود الذهبية (١/٦٨٨).

الأول: **القرب الاختياري**: كما في حديث: « **وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**»[1].

الثاني: **القرب العام** وفيه حديث: « **وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَةِ أَحَدِكُمْ**»[2].

الثاني: أن العميري بعد هذا التأصيل قرر أن القرب ليس مقتصرًا على القعل الاختياري، وإنما يشمل القرب المعنوي وهو الذي عبر عنه بـ**(القرب بالصفات)**!

والمحصل: أن هذا التأصل مخالف للتفصيل، **فتأمل!**

الثالث: أن قوله: (إن القرب من الصفات الاختيارية التي تقوم بذات الله) يلزمه أن يجعل لها أصلًا قديمًا؛ ولهذا يقول: ((**والأقرب أن كل الصفات الاختيارية جنسها قديم، وأفرادها حادثة**))[3].

وعليه يصح عنده أن يقال: إن القرب **قديم الجنس والنوع، حادث الآحاد والأفراد**؛ طردًا لما أصَّله؛ ويصح أيضًا عنده أن يقال: **(إن الله لم يزل قريبًا، ويقرب إذا شاء)!**

---

[1] – صحيح البخاري رقم (٧٤٠٥)، ومسلم (٦٩٨١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[2] – صحيح مسلم رقم (٧٠٤٢)، عن أبي موسى رضي الله عنه.

[3] – العقود الذهبية (١/١٢٥).

ولهذا يقول ابن رجب: ((فالمعية العامة تقتضي التحذير من علمه وإطلاعه وقدرته وبطشه وانتقامه، والمعية الخاصة تقتضي حسن الظن بإجابته ورضاه وحفظه وصيانته، **فكذلك القرب**.

وليس هذا القرب كقرب الخلق المعهود منهم،كما ظنه من ظنه من أهل الضلال، **وإنما هو قرب ليس يشبه قرب المخلوقين**، وهكذا القول في أحاديث **النزول إلى سماء الدنيا**، **فإنه من نوع قرب** الرب من داعيه وسائليه ومستغفريه))[1].

فأشار إلى **صفة القرب المتعلقة بالذات الإلهية**، كالمعية – والتي حقيقتها العلم والاطلاع والإحاطة– وجعلها عامة وخاصة.

وإلى **صفة القرب الاختيارية** التي هي من جنس صفة النزول.

وقد تحدث ابن القيم عن صفة القرب المتعلقة بذات الله، فذكر بعض أدلته في القرآن والسُّنَّة؛ ثم قال: ((فهذا **قرب خاص**، غير **قرب الإِحاطة وقرب البطون**))[2].

ويقول ابن تيمية: ((**وأما قرب الرب قربًا يقوم به بفعله القائم بنفسه**، فهذا تنفيه الكلابية ومن يمنع قيام الأفعال الاختيارية بذاته، وأما

---

[1] – فتح الباري (٣/١١٦–١١٧).

[2] – طريق الهجرتين وباب السعادتين (ص٢٢).

السلف وأئمة الحديث والسنة فلا يمنعون ذلك، فنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا ونزوله عشية عرفة **ونحو ذلك هو من هذا الباب**))[1].

الرابع: أن الاستدلال على صفة القرب الاختيارية باسم الله القريب، فيه نظر؛ لأن القريب اسم لله وصفة القرب المشتقة منه صفة لازمة لذاته؛ فلا يستقيم أن يستدل بها على صفة القرب الفعلية الاختيارية!

قال الدارمي: ((**وقرب الله إلى جميع خلقه أقصاهم وأدناهم واحد، لا يبعد عنه شيء من خلقه**، وبعض الخلق أقرب من بعض، **وقرب الله إلى جميع ذلك واحد**، هذا معقول مفهوم إلا عند من لا يؤمن أن فوق العرش إلها؛ ولذلك سمى الملائكة المقربون))[2].

يقول ابن القيم: ((هو تبارك وتعالى كما أنَّه العالي على خلقه بذاته فليس فوقه شيء، **فهو الباطن بذاته فليس دونه شيء**))[3].

وقد فسَّر الطبري **(الْبَاطِنِ)** بقوله: ((وهو الباطن جميع الأشياء، **فلا شيء أقرب إلى شيء منه**))[4].

---

[1] – مجموع الفتاوى (٥/٥١٠).

[2] – النقض على المريسي (ص١٩٣).

[3] – طريق الهجرتين وباب السعادتين (ص٢٢).

[4] – جامع البيان (٢٣/١٦٨).

الخامس: أن العلماء اتفقوا أن من أسماء الله (**القريب**)[1].

والاسم إذا ثبت لله دل على قدمه وأزليته، وكذا ما يتضمنه من الصفة، فتكون أزلية؛ أي إن الله موصوف بها في الأزل، وهذا يفيد أن القرب صفة ذاتية في الأصل، ثم يتصف بها كيف شاء، متى ما شاء، مع من شاء!

ولهذا فأفعال الله لا يُشتَقُّ منها أسماء له سبحانه، قال ابن القيم: ((ومن هنا يعلم غلط بعض المتأخرين وزلقه الفاحش في اشتقاقه له سبحانه من كل فعل أخبر به عن نفسه اسمًا مطلقًا فأدخله في أسمائه الحسنى فاشتق له اسم الماكر والخادع والفاتن والمضل والكاتب ونحوها))[2].

وإنما كما قال البغوي: ((إن أفعاله مشتقة من أسمائه، فلا يجوز أن يحدث له اسمٌ بحدوث فعله))[3].

فالاسم يدل على الصفة، وليس الفعل يدل على الاسم، **فتأمل!**

---

[1] – اشتقاق أسماء الله، للزجاجي (ص١٤٦)، والمخصص، لابن سيده (٢٣١/٥)، وتفسير أسماء الله الحسنى، للسعدي (ص٢٢٢)، والقواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، للعثيمين (ص١٥).

[2] – طريق الهجرتين (ص٤٨٦).

[3] – شرح السنة (١٨٠/١).

والمحصل: أن العميري أصَّل تأصيلًا قاصرًا، ثم قرر نوعي القرب الفعلي، واللازم لذات الله سبحانه وتعالى، وفسَّره بقرب الصفات، ثم استدل على صفة القرب الفعلية الاختيارية بدليل القرب المتعلق بذاته سبحانه، **وكل ذلك تخليط واضطراب!**

ابتداعه تعريفًا للإيمان لا يخرج عن المعاني القلبية

يقول العميري: ((ويمكن أن يقال في تعريف الإيمان: **هو الإقرار والتسليم بكل ما جاءت به الشريعة من أحكام مع الالتزام بها في القلب والجوارح**))[1].

التعليق:

الأول: هذا تعريفُ العميري للإيمان، لكونه قد اطرد في تعاريف العلماء بوصفها بعدم الدقة، ثم يخترع هو تعريفات من عند نفسه بمثل هذه التراكيب؛ فهو لم يرتضِ تعريف السلف والأئمة لماهية الإيمان، ويسير على ما سار عليه العلماء قديمًا وحديثًا، تقريرًا وتفسيرًا!

وإذا تأملنا هذا التركيب: لعلمنا أنه قَصَرَ الإيمان على المعنى القلبي!

فإن الإقرار والتسليم إنما يتعلق بالقلب؛ ثم الالتزام هو إقرار في نفسه بكون الشيء واجبًا متعينًا فعله على العبد، وأنه مما سيلتزم أنه سيفعله.

---

[1] – العقود الذهبية (٢/٢٦٧).

فليس الالتزام هو الامتثال، يقول ابن تيمية: ((فمن **لم يلتزم** تحكيم الله ورسوله فيما شجر بينهم، فقد أقسم الله بنفسه أنه لا يؤمن، وأما من كان **ملتزمًا** لحكم الله ورسوله باطنًا وظاهرًا، لكن عصى واتبع هواه، فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة))[١].

فتأمل قوله: (كان **ملتزمًا** لحكم الله ورسوله **باطنًا وظاهرًا**)، فهو عين قول العميري: **(الالتزام بها في القلب والجوارح)!**

والمحصل: أنه مناط قلبي حقيقته الإقرار؛ وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: أن فقهاء المرجئة تارة يجعلون الإيمان التصديق والالتزام معًا[٢].

الثاني: أن التسليم في كلام الأئمة في كتب العقائد يراد به تسليم القلب، فقد نصوُّا عليه في باب الصفات كثيرًا، وفي قبول السنة، ومسائل الغيب، والقدر، يقول الإمام أحمد: ((وَمن لم يعرف تَفْسِير الحَدِيث ويبلغه عقله فقد كفي ذَلِك وَأحكم لَهُ **فَعَلَيهِ الْإِيمَان بِهِ وَالتَّسْلِيم**))[٣].

ويقول البربهاري: ((هذه الأحاديث، **فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض والرضى**))[٤].

---

[١] - منهاج السنة النبوية (١٣١/٥).

[٢] - الإيمان الكبير (ص٢٠٩).

[٣] - أصول السنة (ص١٨).

[٤] - شرح السنة (ص٦٨).

وقال ابن قدامة: ((وكل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن وجب الإيمان به، **وتلقيه بالتسليم والقبول**، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل))[1].

وأما في الإيمان فيقول ابن بطة: ((وَأَمَّا مَا فَرَضَ عَلَى الْقَلْبِ فَالْإِقْرَارُ، وَالْإِيمَانُ، وَالْمَعْرِفَةُ، وَالتَّصْدِيقُ، وَالْعَقْلُ، وَالرِّضَا، **وَالتَّسْلِيمُ**))[2].

فجعلَ التَّسْلِيمَ هو **إقرار القلب وإذعانه والتزامه.**

ولهذا جمع العميري بين التسليم وبين الالتزام بقوله: **(<u>والتسليم</u>** بكل ما جاءت به الشريعة من أحكام **مع الالتزام)!**

فيظهر من ذلك أنه أراد بالالتزام العمل، حيث جعله قدرًا مع التسليم .. ثم أسند الالتزام إلى القلب والجوارح بقوله: **(مع الالتزام بها في القلب والجوارح).**

فنسبة الالتزام إلى القلب نسبة صحيحة في نفسها، لكن نسبتها إلى الجوارح ليست كذلك، كما سبق أن مصطلح الالتزام إنما يتعلق بالقلب، من الإقرار بكون الشيء واجبًا، والإقرار بالعمل به وامتثاله!

---

[1] - لمعة الاعتقاد (ص٦).

[2] - الإبانة الكبرى (٢/٧٦٦).

يقول ابن القيم: ((وإذا حكم بغير ما أنزل الله، أو فعل ما سمَّاه رسول الله كفرًا، **وهو ملتزم للإسلام وشرائعه**، فقد قام به كفر وإسلام))[1].

ففرق بين **تركه لحكم الله وعدم العمل به**، وبين **الالتزام لحكم الله في شريعته**؛ وحكم عليه بالكفر - غير المخرج من الملة- حال كونه ملتزمًا!

والمحصل: أن العميري حتى وإن قصد بالتسليم الامتثال والعمل بموجب الإيمان، فليس هناك من الحاجة ما تدعو إلى اختراعِ تعريفٍ لماهية الإيمان، فإن تعريف الإيمان عند السلف إنما هو تعريف شرعي، بخلاف الحدود والتعاريف والمصطلحات الحادثة، التي اطَّرد العميري باستبدالها بتعريفات وتراكيب من عنده.

بل إن العدول عن تعريف السلف للإيمان، إلى تعريف مخترع، وتركيب مبتدع إنما هو عدول عن طريقتهم ومنهجهم، واتهامهم بالقصور وعدم التحقيق!

---

[1] - الصلاة وحكم تاركها (ص٧٩).

استعمال تراكيب مبتدعة لتقرير مسائل الإيمان

يقول العميري عن الإيمان: ((وهو حقيقة مركبة من ركنين: **الركن الأول**: الأعمال الباطنة. **والركن الثاني**: الأعمال الظاهرة.

ولا يتحقق وصف الإيمان في المعين إلا إذا تحقق ركناه: الظاهر والباطن، **فإذا انتفى واحد من هذين الركنين بطل الإيمان.**

والألفاظ التي استعملت في التعبير عن هذا الأصل – أعني لفظ حقيقة مركبة من الظاهر والباطن- **ليست مستعملة في حروف أئمة أهل السنة المتقدمين في التعبير عن حقيقة الإيمان**، وإنما شاع استعمالها عند المتأخرين منهم.

والتعبير بها عن حقيقة الإيمان ليس مشكلًا؛ **لأن تعريف حقيقة الإيمان ليس لفظه وصيغته توقيفيًا**، فيصح التعبير عنه بما صح معناه من الألفاظ، وظهر المقصود منه))[1].

التعليق:

الأول: وصف الإيمان بكونه حقيقة مركبة بهذه التراكيب فيه نظر؛ لقوله: **(فإذا انتفى واحد من هذين الركنين بطل الإيمان)**؛ فإن

---

[1] – العقود الذهبية (٢/٢٦٨).

هذا الإطلاق لا يصح، وذلك أن الباطن ينقسم إلى أقوال القلب وأعماله، وكذا الظاهر ينقسم إلى أقوال اللسان وأعمال الجوارح.

وكل هذه المراتب ليست سواء من جهة الحكم، بل فيها ما هو أصل لا يصح الإيمان إلا به، وفيها ما ليس كذلك.

فقوله: **(فإذا انتفى واحد من هذين الركنين بطل الإيمان)**. إطلاق وإجمال!

فإن أراد كل الباطن وذهابه جملة؛ فلا شك أن الإيمان لا يصح أصالةً، لكن لا يعني ذلك أنه لا يذهب الإيمان إلا بذهاب الباطن جملة؛ أي: بكل أقوال القلب وأعماله، **فتأمل!**

بل ينتفي الإيمان بانتفاء أصله، وانتفاء لوازمه حقيقة بالتبع!

وكذلك الحال في الظاهر؛ فإنَّ ثم قدرًا منها لا يصح الإيمان إلا بها!

والمحصل: أن هذا التركيب إطلاق مجمل لا يصح!

الثاني: إقراره بأن هذه الألفاظ التي استعملها ليست مستعملة في حروف أئمة أهل السنة المتقدمين؛ معلِّلًا: أن تعريف حقيقة الإيمان ليس لفظه وصيغته توقيفيًا!

كل ذلك عبثٌ يفضي – على أقل أحواله– إلى نوع من التشويش والإيهام، لا سيما في قضية خطيرة، تُعَدُّ أولَ مسألة اختلف فيها أهل القلبة، وترتب عليها تكفير واستحلال دماء، ونحو ذلك.

خصوصًا وأن السلف والأئمة بعدهم قد أحكموا هذه القضية بتراكيب منضبطة، انضبط فيها الإجماع القطعي الضروري!

فكان التعبير بسلوك طريقهم، وعدم الإحداث؛ لا سيما وهذه التراكيب التي استعملها العميري قد أفسد بها توحيد العبادة في كتابه المسلك، فجعل حقيقة الإيمان والعبودية في القدر الباطن، والظاهر لا أثر له، حتى علَّق الشرك بهذا القدر بقوله: ((**معنى الشرك في العبادة صرف غاية الذل ونهاية الخضوع** لمخلوق من المخلوقات.

بعد تعريفه للعبادة بقوله: أن **حقيقة العبادة وجوهرها يرجع إلى معان قلبية مخصوصة، وهي غاية الحب ونهاية الذل والتعظيم**، وما يلزم عن ذلك من الأعمال الظاهرة))[1].

ولهذا يقول العميري هنا: ((أصل الإيمان وجوهره يشمل أربعة معان أساسية: **المعنى الأول**: الإقرار بوجود الله تعالى وكماله واستحقاقه **للعبادة التي هي غاية الذل والخضوع ونهاية المحبة له تعالى**))[2].

---

[1] – الإفادة (ص١٤).

[2] – العقود الذهبية (٢/٢٨٩).

عدم فقهه للتفريق بين قول القلب وعمل القلب في ماهية الإيمان

يقول: ((وهذا التفريق بين قول القلب وعمل القلب مستعمل في كلام عدد من علماء أهل السنة، **ولا أعرف ما وجه التفريق بين قول القلب وعمل القلب**، فلا يظهر فرق جلي بين ما يسمى قولًا للقلب، وما يسمى عملًا له، فما وجه كون هذا قولًا، ووجه كون هذا عملًا فيما يتعلق بالقلب؟))[1].

التعليق:

الأول: هذا التقرير يدل على عدم فقهه لهذا الباب، ولكلام السلف والأئمة؛ فإذا كان هذا التفريق قدرًا معلومًا عند علماء أهل السنة، ولم يستشكله أحد، فليست المشكلة في هذا التفريق، ولا في حقيقته عندهم، وإنما المشكلة عند من يقول: (**ولا أعرف ما وجه التفريق**)!

الثاني: قد نبه الشيخ يوسف الغفيص إلى هذه القضية بكلام علمي رصين فيقول: ((فإن قيل: فما الفرق بين قول القلب – الذي هو تصديقه– وبين عمل القلب؟

[1] – العقود الذهبية (٢/٢٧٣).

قيل: من هدي الصحابة رضي الله عنهم أن ثمة أموراً كثيرة يُعلم الفرق بينها ضرورة، تقوم في نفوس العقلاء، وإن كان كثيراً من العقلاء قد لا يحسنون ضبط الحد من جهة الكلام في التفريق بينها.. إذاً: الفرق بين التصديق وبين عمل القلب مستقر عند عامة المسلمين وسوادهم؛ فإنهم يفرقون بين تصديقاتهم، وبين ما يقوم في قلوبهم من التعلق بالله سبحانه وتعالى، ومحبته، والخوف منه، والرجاء إلى غير ذلك، فهذا فرقٌ من حيث المعنى مستقر))[1].

الثالث: أن هذه الطريقة من التفريق بين **(قول القلب وعمله)** عدل عنها العميري؛ لكونها تفسد عليه كثيرًا من تأصيلاته المبتدعة – كما سبق– ولهذا نجده يعبِّر عن ذلك **بـ(الحقيقة الباطنة)** لكلِّ ما في القلب قولًا وعملًا، أصلاً وفرعًا، ثم يجمعها مع الحقيقة الظاهرة، بما يسميه **بـ(الحقيقة المركبة)!**

ولهذا حصل عنده تخليط في جعل **(عمل القلب)** شرطًا في صحة **(عمل الجوارح)**؛ وهو مطرد في كتابه المسلك؛ ومن ذلك قوله: ((لا تكون الأفعال المحتملة عبادة لله إلا إذا صاحبها **نية التقرب والتعبد** له سبحانه، فمن فعلها بغير هذه النية فإنها لا تكون عبادة، ومن صرفها لغير الله تعالى فإنها لا تكون عبادة له، إلا إذا تضمنت **نسبة شيء من**

---

[1] – شرح كتاب الإيمان لأبي عبيد القاسم (١٩/١).

خصائص الله إلى المخلوق، أو صاحبها غاية الذل مع غاية الخضوع أو تكون متضمنة لما يدل على **ذلك بوضوح**...))[1].

ومن تناقضاته في هذه المسألة التي تنكر لها، واستبعد فقهها قوله: ((**المكون الأول**: قول القلب، والمراد ما يقوم في القلب من **التصديق واليقين**.

المكون الثاني: عمل القلب، والمراد به ما يقوم به من **النية والإرادة**، وما يقوم به من الأعمال، كالإخلاص، والتوكل، والمحبة، والخشية ونحو ذلك))[2]. فقد **فرَّق بين قول القلب وعمله**، وفسر كل مرتبة منها بالحقائق المناسبة لها!

ثم تأمل إلى عدم تحرير العبارة؛ حيث مثَّل لعمل القلب بقوله: **(النية والإرادة)**، ثم يقول: **(وما يقوم به من الأعمال، كالإخلاص..)!**

بحيث يفهم من كلامه التفريق بين النية والإرادة، وبين الإخلاص والتوكل..!

وكل ذلك ناتج عن كثرة الكلام والتشقيق الذي لم يُعرَف به إلا أهل الكلام والمنطق.

---

[1] – المسلك (١/٣٤٤).

[2] – العقود الذهبية (٢/٢٧٣).

التخليط بين مسألة الموافاة عند الأشاعرة واعتبار الخاتمة عند أهل السنة في الاستثناء

ذكر العميري: مآخذ أهل السنة في الاستثناء فقال: ((**المأخذ الرابع: باعتبار الخاتمة**؛ أي: باعتبار ما يموت عليه الإنسان، فالإنسان لا يدري هل يموت على الإيمان أم لا؟

وقد ذكر ابن تيمية أن هذا المأخذ غير معروف عند أحد من السلف، حيث يقول: " وأما الموافاة؛ فما علمت أحدًا من السلف علل بها الاستثناء، ولكن كثير من المتأخرين يعلل بها من أصحاب الحديث من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم"[(١)].

وابن تيمية لا يقصد أن التعليل بها خطأ، وإنما الخطأ في الا قتصار عليه في التعليل كما هو حال المرجئة))[(٢)].

التعليق:

وجه الخطأ أنه خلَّط هذا المناط عند أهل السنة بالموافاة عند الأشاعرة، ثم صحح مناط الموافاة ولكن لا يقتصر عليه دون غيره بحسب وهمِه!

---

[١] – الإيمان الكبير (ص٢٣٢).

[٢] – العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية (٢/٣٢٨).

وعليه:

الأول: أن هذا تخليط في التقرير بين قول أهل السنة والجماعة، وبين قول المرجئة من الكلابية والأشاعرة القائلين بالموافاة.

ولهذا فإن من مناطات الاستثناء عند أهل السنة ما نص عليهم بعضهم بقوله: ((لعدم العلم بما يقع على مستقبل الأعمال، ومستأنف الأفعال، وعلى الخاتمة، وبقية الأعمار))[1].

وهو وجه صحيح؛ وليس هو (**الموافاة**) التي قال بها ابن كلاب وتبعه عليها الأشعري.

الثاني: أن هذا أيضًا تخليط في الاستدلال بكلام شيخ الإسلام؛ فإنه يتحدث عن الموافاة التي هي عند الأشاعرة؛ ولهذا يقول صلة لكلامه السابق: ((كما يعلل بها **نظارهم كأبي الحسن الأشعري وأكثر أصحابه**، لكن **ليس هذا قول سلف أصحاب الحديث**))[2].

فقد نص أن حقيقة الموافاة ليست قولًا للسلف؛ وإنما هو قول الأشاعرة؛ ولهذا استفتح كلامه بقوله: (**وأما الموافاة؛ فما علمت أحدًا من السلف علل بها الاستثناء**)، وهذه غير اعتبار الخاتمة التي علل بها السلف والأئمة.

---

[1] – الإبانة الكبرى، لابن بطة (٨٦٤/٢)، والرسالة الوافية، لأبي عمرو الداني (ص١٧٥).

[2] – الإيمان الكبير (ص٢٣٢).

وقد أفصح نظار الأشاعرة بعقيدة الموافاة؛ فيقول ابن فورك –عن الأشعري–: ((وكان ينكر قول من قال من أصحابنا: إن المحبة والرضا من الله تعالى فعل، وكذلك السخط والعداوة، وهو الذي اختاره في هذا الباب، وهو مذهب عبد الله بن سعيد بن كلاب، وكانا يقولان: **إن من علم الله تعالى: أنه إذا خلقه مات على الإيمان، فلم يزل الله تعالى عنه راضيًا، وإن من علم الله عز وجل أنه إذا خلقه مات على الكفر، لم يزل الله تعالى ساخطًا عليه**))[1].

وقال: ((**ومعنى الموافاة اعتبار عاقبة الأمر في حال المؤمن والكافر**، أي: إن الله تعالى لم يزل راضيًا عمن يعلم أنه يموت على الإيمان، ساخطًا على من يعلم أنه يموت على الكفر))[2].

وقال أبو عبد الله القرطبي: ((المؤمن ضربان: **مؤمن يحبه الله ويواليه، ومؤمن لا يحبه الله ولا يواليه، بل يبغضه ويعاديه**، فكل من علم الله أنه يوافي بالإيمان، فالله محب له، موال له، راضي عنه، وكل من علم الله أنه يوافي بالكفر، فالله مبغض له، ساخط عليه، معاد له، لا لأجل إيمانه، ولكن لكفره وضلاله الذي يوافي به، والكافر ضربان: **كافر يعاقب لا محالة، وكافر لا يعاقب**؛ فالذي يعاقب هو الذي يوافي

[1] – مقالات الأشعري (ص٤٦).

[2] – مقالات الأشعري (ص١٦٤)، وانظر: شرح العالم والمتعلم (ص١٢٢).

بالكفر، فالله ساخط عليه معاد له، والذي لا يعاقب هو الموافي بالإيمان، فالله غير ساخط على هذا ولا مبغض له، بل محب له موال، لا لكفره لكن لإيمانه الموافي به، ولأجل هذا قلنا: **إن الله راضي عن عمر في الوقت الذي كان يعبد الأصنام، ومُريد لثوابه ودخوله الجنة، لا لعبادته الصنم**، لكن لإيمانه الموافي به، وإن الله -تعالى- ساخط على إبليس في حال عبادته، لكفره الموافي به))[1].

الثالث: كيف يجعل العميري هذا المناط معتبرًا عند أهل السنة، في الوقت الذي ينقل عن شيخ الإسلام بكون ليس قولًا للسلف؟

فهذا تخليط واضطراب في الفهم والتقرير!

الرابع: إن قوله: (وابن تيمية لا يقصد أن التعليل بها خطأ، وإنما الخطأ في الا قتصار عليه في التعليل كما هو حال المرجئة). تخريج فاسد؛ فابن تيمية إنما يتكلم عن هذا المناط الفاسد عند الأشاعرة، والذي كان مبناه عندهم على إنكارهم للصفات الاختيارية؛ ولا يوجد في كلامه البتة تصحيح هذا المناط في نفسه، وعدم الاقتصار عليه دون غيره كما يدعيه العميري؛ بل هذا تخليط وجهل فاحش!

---

١ - الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١/١٩٣-١٩٤).

دعوى أن تقسيم الكفر إلى أكبر وأصغر ليس مرتبطًا بأصول أهل السنة في الإيمان

يقول العميري – عن تقسيم الكفر إلى أكبر وأصغر-: ((وأنت ترى أن هذه القاعدة كثيرًا ما تذكر في الدرس العقدي وفي غيره، ولكن **لا ترتبط بأصول أهل السنة والجماعة في الإيمان**))[1].

التعليق:

فهذا التقرير خطأ محض إن لم يكن جهلًا؛ إذ كيف لا يكون مرتبطًا بأصول أهل السنة والجماعة في الإيمان، وهو أصل من أصولهم في الرد على الوعيدية والمرجئة.

ولهذا يقرر هذا الأصل ابن القيم فيقول: ((وههنا أصل آخر؛ وهو أن الرجل قد يجتمع فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيمان، **هذا من أعظم أصول أهل السنة** وخالفهم فيه غيرهم من أهل البدع كالخوارج والمعتزلة والقدرية، ومسألة خروج أهل الكبائر من النار، وتخليدهم فيها مبنية على هذا الأصل))[2].

---

[1] – العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية (٢/٣٢٩).

[2] – الصلاة وحكم تاركها (ص٧٨).

ولهذا ترجم الإمام البخاري في كتاب الإيمان بقوله: ((باب كُفْرَانِ الْعَشِيرِ وَكُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ))[1].

وقال المروزي: ((الكُفْرُ كُفْرَانِ أحدهما: ينقل عن الملة، والآخر لا ينقل عنها))[2].

فقد تكلم الأئمة عن هذه القضية وجعلوها أصلًا من أصول الإيمان؛ بل من مناطات فقه مقاصد الوحي في هذا الباب.

ولهذا عقد لها أبو عبيد القاسم فصلًا بقوله: ((**باب الخروج من الإيمان بالمعاصي**))[3].

وتكلم عن فقه السلف لما تعلق بها من النصوص، وبين طرائق المخالفين لهم من **الوعيدية** التي تجعل هذا القدر – من المعاصي التي سماها الشارع كفرًا– كفر أهل الردة، **والمرجئة** التي تحملُها على التغليظ والترهيب[4]، على معنى إبطال حقائقها.

---

[1] – صحيح البخاري، كِتَابُ الإِيمَانِ (١٤/١).

[2] – تعظيم قدر الصلاة، للمروزي (٥٢٦/٢)، وانظر: فتح الباري، لابن رجب (١٢٦/١).

[3] – الإيمان للقاسم بن سلام (ص٣٦).

[4] – الإيمان للقاسم بن سلام (ص٣٩).

دعوى أن أصل الإيمان متفاوت بين الركنية والوجوب والاستحباب

يقول العميري: ((**فأقوال القلب بعضها ركن وبعضها واجب وبعضها مستحب**))[1].

التعليق:

الأول: هذا إطلاق خطير، وإجمال نكير؛ فقد اتفق أهل السنة أن أقوال القلب هي التصديق والاعتقاد والإقرار.

قال المرزوي: ((فأصل الإيمان الإقرار والتصديق .. فضدُّ الإقرار والتصديق الذي هو **أصل الإيمان الكفرُ بالله** وبما قال، وترك التصديق به وله، **فكما كان من ترك الإيمان – الذي هو إقرار بالله– كافرًا يستتاب..**))[2].

وقال ابن تيمية: ((فأما **قول القلب فهو التصديق** الجازم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويدخل فيه الإيمان بكل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم))[3].

---

[1] – العقود الذهبية (٢/٢٧٥).

[2] – تعظيم قدر الصلاة (٢/٥١٩).

[3] – مجموع الفتاوى (٧/٦٧٢).

وقال الشيخ يوسف الغفيص: ((المحل الأول: **قول القلب**، وهو **تصديقه**، وهذا هو أشرف مواضع الإيمان، ولهذا وإن كان السلف يقولون: إن الإيمان قولٌ وعمل، إلا أنهم كما قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وعامة السلف مع هذا القول يذهبون إلا أن أصل الإيمان مبناه على تصديق القلب" **ولهذا إذا تعذر التصديق سقط الإيمان كله، بخلاف العمل، فإنه قد يدخله التفصيل**، فإن التصديق يقابله التكذيب، والأمر يقابله المخالفة))[1].

الثاني: قد أقرَّ العميري بهذا القدر في الإيمان بقوله: ((وخلاصة **أصل الإيمان وجوهره: الإقرار** بوجود الله وكماله، وبأنه لا يستحق العبادة إلا هو سبحانه، وأن كل ما يعبد من دونه باطل، **والإقرار** بأن النبي – صلى الله عليه وسلم– رسول الله، وأنه لا يتبع إلا النبي صلى اله عليه وسلم))[2]. فجعل هذا الإقرار أصل الإيمان!

فهل يمكن أن يكون هذا الأصل مستحبًا؟

وما قرره العميري وأطلقه ليس هو مسألة تعلق الزيادة والنقصان بالتصديق، كما هو التحقيق عند أهل السنة، **فتأمل!**

---

[1] – شرح كتاب الإيمان، لأبي عبيد (١/١٧).

[2] – العقود الذهبية (٢/٢٨٨).

الخاتمة

فهذه بعض الملاحظات والمفاهيم التي ينبغي أن تصحح، والتي وقفت عليها مع قصوري وقلة باعي، فأرجو أن ينتفع بها الواقفون عليها من طلاب العلم والمشتغلين به، والمنتسبين إليه، مما يزيدهم حرصًا على أن الكلام في العقيدة، وتقرير مسائلها يتعين أن يكون منضبطًا.

يقول ابن تيمية: ((طريقة السلف والأئمة أنهم يراعون **المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل**، ويراعون أيضاً **الألفاظ الشرعية،** فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة أيضاً، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة، ورداً باطلاً بباطل))[1].

فإن كان من حق فلله الحمد والمنة، وإن كان من خطأ فمني والشيطان، والله ورسوله منه بريئان.

والله ولي التوفيق، وأنزِّهه عن كل ما لا يليق.

وأصلي وأسلم على رسول الله وآله وصحبه أجمعين!

---

[1] – درء تعارض العقل والنقل (١/٢٥٤).